البند الرابع:

تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء:

1- تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية

2- تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء

مذكرة شارحة

بشأن: تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية

في الدول الأعضاء للعام المالي 2023

2- تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء

عرض الموضوع:

1- الدعم المقدم لوزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية لمشروعي دعم قدرات مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بدوار هيشر لتطوير مقاربات التعهد الشامل بمنظوريه، ومشروع تركيز الطاقة الشمسية لتطوير أداء الورشات التدريبية بمركز الدفاع بالفحص:

- أصـــــدر مجلس وزراء الشـــؤون الاجتمـاعيـة العرب القرار رقم [ق 1010 (د.ع 43)، 2023/12/20] الذي تضـــمن في فقرته الأولى الإحاطة علماً بالتقرير المرحلي المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، والطلب موافاة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بتقرير نهائي للمشروعين المشار إليهما أعلاه للعرض على الدورة القادمة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- وجه القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والسـياسـات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكرة رقم (08/1/5/1189/23) بتاريخ 2023/12/25 مرفق بها تقرير وقرارات الدورة الثالثة الأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والطلب من المندوبيات الدائمة للدول الأعضـاء الطلب من وزارات الشـــؤون الاجتماعية لاتخاذ ما تراه مناســـباً لتنفيذ قرارات المجلس، والمذكرة رقم (08/1/5/140/24) بتاريخ 2024/1/14 الموجهة إلى المندوبية الدائمة للجمهورية التونســـية لطلب موافاتها بتقرير حول الدعم المقدم من المجلس لعرضـــه على الدورة الرابعة والأربعين للمجلس. (مرفق)

- لم يتلق القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والسـياسـات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) من وزارة الشـــؤون الاجتماعية في الجمهورية التونســـية تقرير حول الدعم المقدم من المجلس حتى تاريخ اعداد هذه المذكرة.

2- الدعم المقدم لوزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية لمشروع برنامج الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم من دور تربية وتأهيل الأحداث:

- أكد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب القرار رقم [ق 1010 (د.ع43)، 2023/12/20] على: " الطلب من وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية موافاة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بتقرير عن الدعم المقدم لمشروع برنامج الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم من دور تربية وتأهيل الأحداث لعرضه على الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- وجه القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكرة رقم (08/1/5/1189/23) بتاريخ 2023/12/25 مرفق بها تقرير وقرارات الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والطلب من المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء الطلب من وزارات الشؤون الاجتماعية لاتخاذ ما تراه مناسباً لتنفيذ قرارات المجلس، والمذكرة رقم (08/1/5/141/24) بتاريخ 2024/2/14 إلى المندوبية الدائمة لدولة للمملكة الأردنية الهاشمية لطلب موافاتها بتقرير عن المشروع لعرضه على المجلس في دورته الرابعة والأربعين. (مرفق)

- تلقت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية المذكرة رقم (ج ع /776/3) بتاريخ 2024/3/11 مرفق بها تقرير عن الدعم المقدم وأشار التقرير إلى أن برنامج الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم من دور رعاية وتأهيل الأحداث يهدف إلى تقديم الخدمات المتنوعة لإعادة دمج الحدث المفرج عنه ومساعدته على العودة للمجتمع من خلال عملية تتبعه وتقويمه في بيئته الطبيعية وتوفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي والنفسي له.

- كما أوضح التقرير أنه من أهداف البرنامج مساعدة الأحداث المفرج عنهم على مواجهة الصعوبات التي تعيق تكيفهم مع المجتمع، وتهيئة المستلزمات التي تؤمن إدماج الأحداث في المجتمع، تعليم الأحداث أنماط من السلوك المقبول اجتماعياً واكتساب خبرات تساعدهم على تحمل ظروف الحياة، وتدريبهم على الاعتماد على النفس والثقة بالذات، وتدعيم السلوك الإيجابي والخبرات التي اكتسبوها خلال برنامج الرعاية والتأهيل ومساعدهم على وضعها موضع التطبيق

في حياتهم الاجتماعية، والعمل على تكييف سلوك الحدث ليتوافق مع النظم والمعايير الاجتماعية والقانونية.

- وفي ذات الإطار، يتضح دور الأخصائي الاجتماعي في تحفيز الرغبة في نفوس الأحداث المفرج عنهم على احترام القانون والقيم والعادات الاجتماعية وتشجيعهم على الاعتزاز بأنفسهم وتنمية شعورهم بالمسؤولية، وإعداد ملف للحدث يحتوى على دراسة حالته منذ دخوله الدار، والتقرير الطبي عن حالته الصحية، ومدى استجابته لبرنامج الرعاية والتأهيل، والتنسيق الكامل مع مراقب السلوك في مديرية التنمية الاجتماعية والجهات الشريكة ذات العلاقة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مشتركة بين الأسرة والحدث لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي له من قبل الأسرة.
- كما تنظم الوزارة برنامج تدريبي في الأقاليم الثلاث يستهدف مراقبي السلوك والأخصائيين الاجتماعيين لبدء تنفيذ برنامج الرعاية اللاحقة لفئة الأحداث، وتعاقدت الوزارة ومنظمة اليونيسيف مع فريق بحث ميداني لتقييم واقع الخدمات المقدمة للمنتفعين من خدمات دور تربية وتأهيل الأحداث.
- تقدر التكلفة التقديرية لهذا البرنامج بمبلغ 49626.25 دينار أردني، وذلك لعقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدوائر الحكومية والهيئات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني الذي سيشارك في تقديم خدمات الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم من دور تربية وتأهيل الأحداث، وكذلك عقد برامج تدريبية وتجهيز البنية التحتية في دور تربية وتأهيل الأحداث. (مرفق التقرير)

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

The Permanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab League - Cairo

المندوبيّة الدائمة
للمملكة الأردنيّة الهاشميّة
جامعة الدول العربية – القاهرة

03685
11 MAR 2024

ج ع/776/3

2024/3/11

E-mail

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

وبالإشارة لمذكرتها رقم 08/1/5/141/24 تاريخ 2024/2/14، والمتضمنة الإشارة الى القرار رقم (1010) الصادر عن الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

تتشرف المندوبية بأن ترفق طياً تقرير عن الدعم المقدم لمشروع برنامج الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم من دور تربية وتأهيل الأحداث، لعرضه على الدورة 44 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

تغتنم المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام،،،

المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية
THE PERMANENT MISSION OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN TO THE LEAGUE OF ARAB STATES

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

قطاع الشؤون الاجتماعيـــــــــــة

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعيـــــــة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

القاهـــــرة

ع.ك/ن.ش

تقرير واقع حال تنفيذ برامج الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم من دور تربية وتأهيل الأحداث

❖ **هدف البرنامج**

تقديم الخدمات المتنوعة لإعادة دمج الحدث المفرج عنه ومساعدته على العودة للمجتمع من خلال عملية تتبعه وتقويمه في بيئته الاجتماعية الطبيعية وتوفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي والنفسي له .

❖ **نطاق التطبيق**

على الحدث المفرج عنه من دار تربية وتأهيل الأحداث بناءً على الأسس والإجراءات المحددة في نظام الرعاية اللاحقة .

❖ **أهداف البرنامج**

1 . مساعدة الأحداث المفرج عنهم على مواجهة الصعوبات التي تعيق تكيفهم مع المجتمع في بيئتهم الطبيعية.
2. تهيئة المستلزمات التي تؤمن إندماج الأحدث في المجتمع.
3. مساعدة الأحداث لبناء علاقات إجتماعية سوية تساعدهم على النضج وتنمي إرادتهم وتقوي عزيمتهم للتكيف مع الظروف الإجتماعية والبيئة التي يعيشون فيها.
4. تعليم الأحداث أنماط من السلوك المقبول إجتماعياً واكتساب خبرات تساعدهم على تحمل ظروف الحياة.
5. تدريبهم على الإعتماد على النفس والثقة بالذات.
6. تدعيم السلوك الإيجابي والخبرات التي اكتسبوها خلال برامج الرعاية والتأهيل في الدار، ومساعدتهم على وضعها موضع التطبيق في حياتهم الإجتماعية.
7. العمل على تكييف سلوك الأحداث ليتوافق مع النظم والمعايير الاجتماعية والقانونية.

❖ **الاجراءات والانشطة**

1. تهيئة الحدث للإنتقال إلى البيئة الإجتماعية الطبيعية من خلال :

أ. السماح للحدث بالإتصال بالعالم الخارجي وخاصة مع الأسرة من خلال زيارة أفراد الأسرة للحدث و استخدام الهاتف للتواصل معهم.
ب. تهيئة الأسرة لإستقبال الحدث بعد الإفراج عنه بوقت كافٍ وحل كافة الصعوبات التي قد تعترض ذلك، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
ج. تكثيف مقابلة الإخصائي الإجتماعي المتابع لبرنامج رعاية وتأهيل الحدث، وحثه على الالتزام بالمعايير والنظم والقوانين، والاستفادة مما اكتسبه أثناء فترة إيداعه بالدار.
هـ. تقييم حالة الحدث السلوكية ومدى إستفادته من برامج الرعاية والتأهيل وتحديد نقاط القوة (الإيجابية) في تعديل أنماط سلوكه ونقاط الضعف (السلبية).
و. إعداد ملف الحدث وتجهيزه بكافة الدراسات والتقارير منذ لحظة دخوله الدار، وتوضيح الأسباب التي ساعدت على انحرافه ومدى تفاعله ومدى استجابته لبرنامج الرعاية والتأهيل خلال وجوده في الدار.

❖ **دور الأخصائي الإجتماعي في دار تربية وتأهيل الاحداث**

1. تحفيز الرغبة في نفوس الأحداث المفرج عنهم على احترام القانون والقيم والعادات الاجتماعية، وتشجيعهم على الاعتزاز بأنفسهم وتنمية شعورهم بالمسؤولية.
2. قيام الإخصائي بوضع خطة الرعاية اللاحقة.
3. إعداد ملف للحدث بحيث يحتوي على دراسة حالته منذ دخوله الدار ، والتقرير الطبي عن حالته الصحية، ومدى إستجابته لبرامج الرعاية والتأهيل، وإبراز المشاكل المتوقعة للحدث المفرج عنه في المجتمع (الأسرة،والمدرسة،والأصدقاء) والأسلوب الأمثل لمواجهتها.
4. التنسيق الكامل مع مراقب السلوك في مديرية التنمية الاجتماعية والجهات الشريكة ذات العلاقة، وعقد عدة لقاءات معهم لشرح ظروف الحدث وبرامج الرعاية والتأهيل التي طبقت عليه وبيان مدى استفادة الحدث منها خلال فترة وجوده بالدار.
5. عقد إجتماعات مشتركة بين الأسرة والحدث لتوفير الدعم النفسي والإجتماعي له من قبل الأسرة.

❖ **دور مراقب السلوك في مديرية التنمية الاجتماعية**

1. زيارة الحدث في دار تربية وتأهيل الأحداث قبل الإفراج عنه للتعرف عليه وعلى ظروفه تمهيداً لتوفير الإحتياجات العاجلة له بعد الإفراج عنه، والعمل على كسب ثقته لتوفير المناخ الملائم لتنمية العلاقة معه، وتحقيق الفاعلية في مساعدته.
2. الإطلاع على ملف الحدث وماتم تنفيذه من خطة العلاج الفردية خلال فترة إيداعه في الدار
3. الإتصال بأسرة الحدث وتهيئة الأجواء المناسبة لإستقباله، وتقديم كل مساعدة ممكنة للأسرة لتحقيق هذه الغاية.
4. التواصل مع مدرسة الحدث لضمان عودته إلى المدرسة والتنسيق مع المرشد التربوي بالمدرسة لإستكمال تنفيذ البرامج الإجتماعية والنفسية الخاصة بالحدث.
5. تعرف مراقب السلوك على أشكال الإضطرابات والتوترات ومواقف الإحباط وعدم الإستقرار التي يعاني منها الحدث.
6. التعرف على قوى الضبط لدى الحدث التي يمكن إستخدامها لمواجهة دوافع الإنحراف.

❖ **الكلفة المعتمدة لهذا البرنامج**

تقدر الكلفة التقديرية لهذا البرنامج بمبلغ (49626.45) الف دينار اردني وذلك لعقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدوائر الحكومية والهيئات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني التي ستشارك في تقديم خدمات الرعاية اللاحقة للاحداث المفرج عنهم من دور تربية وتأهيل الأحداث ، وكذلك عقد برامج تدريبية وتجهيز البنية التحتية في دور تربية وتأهيل الاحداث.

❖ **الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لتفعيل برامج الرعاية اللاحقة**

1. عقد برنامج تدريبي في الاقاليم الثلاث استهدف مراقبي السلوك والاخصائيين الاجتماعيين للبدء بتنفيذ برامج الرعاية اللاحقة لفئة الاحداث.

2. تم تشكيل لجنة فنية لاعداد تعليمات تنفيذ نظام الرعاية اللاحقة رقم 67 لسنة 2016 وانهت اللجنة اعمالها وتم تحويل التعليمات لمقرر لجنة التخطيط في الوزارة للسير باجراءات اعتمادها من قبل معالي الوزير ليصار الى نشرها بالجريدة الرسمية.

3. واستكمالاً لتنفيذ مأسسة برامج الرعاية اللاحقة بالتعاون ما بين الوزارة ومنظمة اليونسيف تعاقدت المنظمة مع فريق بحث ميداني لتقييم واقع الخدمات المقدمة للمنتفعين من خدمات دور تربية وتأهيل الاحداث، حيث جاري العمل على تنفيذ التقييم وسيتم الاستناد الى التقرير النهائي للمشروع بالبدء بتنفيذ برامج الرعاية اللاحقة.

البند الخامس:

العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032

مذكرة شارحة

بشأن: العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة

2032- 2023

عرض الموضوع:

- تنفيذاً لقرار القمة العربية رقم (846) في الدورة (32) بتاريخ 2-19 /2023/5، بشأن اعتماد العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، وجه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الشكر إلي معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، على مبادرته بإعداد العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032، وبحث مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب كيفية تنفيذ العقد العربي في دورته (42)، حيث أصدر قرار رقم (977) بتاريخ 2023/1/26، بشأن برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2023، الذي نص في فقرته الرابعة من أولاً على: الترحيب بطلب الجمهورية التونسية استضافة المنتدى رفيع المستوى حول العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032.

- تنفيذا للقرار المشار إليه، نظمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، بالتنسيق الجمهورية التونسية "منتدى رفيع المستوى حول تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032"، وبرنامج تبادل الزيارات للاطلاع على التجارب الاجتماعية الرائدة في الجمهورية التونسية، في الفترة 1 – 5 أكتوبر 2023 بتونس، تحت سامي إشراف سيادة الرئيس قيس سعيد – رئيس الجمهورية التونسية، وعقدت الفعاليتين على المستوى الوزاري وعلى مستوى كبار المسؤولين والمتخصصين.

- حظي المنتدى بمشاركة عالية المستوى من معالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية ورؤساء الوفود العربية، حيث صدر عن المنتدى عدد من التوصيات الهامة، وفي مقدمتها إنشاء لجنة

وزارية تتبع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لمتابعة تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، وعلى أن تنظر هذه اللجنة في تشكيل لجان فنية في مختلف مجالات العقد وفقاً للأولويات ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل على التصنيف، وإعداد مسودة إرشادية للإتاحة، والتكامل الاجتماعي والدعم الفني، ودراسة الاحتياجات والمتابعة، وإدارة الحالات.

- في ذات الإطار، أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، القرار رقم (1009)، (د.ع 43)، بتاريخ 2023/12/20]، بشأن تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، في الفقرة العاملة رقم (2) من القرار المشار إليه، التي تضمنت " تشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية من ترويكا مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، ورئاسة المكتب التنفيذي للمجلس، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة ليبيا لمتابعة تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، وللجنة أن تشكل لجان متخصصة برئاسة أحد الوزراء، في إطار تنفيذ العقد لاسيما في مجالات التصنيف، وإعداد مسودة إرشادية للإتاحة، والتكامل الاجتماعي، وغير ذلك من اللجان وفقاً للأولويات والمستجدات، وعلى أن يقوم قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، بالتنسيق مع رئاسة اللجنة الوزارية واللجان الفرعية بتنظيم اجتماعاتها".
- تنفيذاً لهذا القرار المشار إليه، جاري التواصل مع رئاسة الدورة الحالية للمجلس وأعضاء اللجنة لتنظيم الاجتماع التنسيقي الأول لها في أقرب آجال وبما يشكل انطلاقة لبدء أعمالها.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند السادس:

جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة

مذكرة شارحة
بشأن: جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة

عرض الموضوع:

- انطلقت الجائزة في عام 2014 محلياً داخل المملكة العربية السعودية، وحصدت المركز الأول بجائزة الأميرة صيته بنت عبد العزيز للتميز في العمل الاجتماعي، وتديرها جمعية الإرادة للموهوبين من ذوي الإعاقة، وهي مؤسسة مجتمع مدني تم تأسيسها في 2016 بالمملكة العربية السعودية، وقد تم تدشين الجمعية تحت رعاية مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، وتعد الجمعية الأولى من نوعها على مستوى العالم حيث شملت في دعمها جميع أنواع الإعاقات بمختلف الأعمار وتعمل على اكتشاف الموهوبين من ذوي الإعاقة لصقل مواهبهم وتطويرها وتمكينهم في المجتمع.
- تهدف "جمعية الإرادة للموهوبين من ذوي الإعاقة" الى تقديم الدعم المادي والمعنوي للموهوبين والموهوبات من ذوي الإعاقة لصقل مواهبهم وتطويرها لما يعود عليهم بالاكتفاء والاستقلال الذاتي، إلى جانب إبراز انجازاتهم إعلامياً واجتماعياً بما يحقق لهم التواجد الفعلي داخل المجتمع ببصماتهم الواضحة وتدريبهم عن طريق الدورات وورش العمل والبرامج المتخصصة التي تطور مواهبهم وتجعلها قابلة للتميز والإبداع، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية والنفسية للموهوبين والموهوبات من ذوي الإعاقة.
- في عام 2021 توسع نطاق الجائزة إلى كافة دول الخليج العربية، ويعود سبب تسمية الجائزة إلى أحد رموز الإعاقة والموهبة وهو الدكتور عمار بوقس، وهي عبارة عن مبادرة إنسانية لاكتشاف الموهوبين والموهوبات من ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم في المجتمع، بالإضافة إلى اكتشاف أفراد المجتمع والجهات غير الربحية ممن لديهم أفكار أو مبادرات تخدم ذوي الإعاقة، وذلك تحت مسمى "جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة"، وتحظى جائزة عمار بدعم من معالي

المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ومن الجهات والمسؤولين والمعنيين بذوي الإعاقة في دول الخليج العربية ودول الوطن العربي.

- **أبرز إنجازات "جمعية الإرادة للموهوبين من ذوي الإعاقة":**

1. تسجيل الجمعية كعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة "ECOSOC".
2. حصول جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة على المركز الأول في جائزة الاميرة صيته بنت عبد العزيز للتميز في العمل الاجتماعي من خلال التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الإعاقة، ويُعد هذا الموسم السابع للجائزة.
3. اقامة نسختين من مؤتمر دولي عامي 2019 و2023 والذين بحثا العلاقة ما بين الموهبة والاعاقة والذي حظي بدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة وبمشاركة 42 باحث من 12 دولة.
4. حصول الجمعية على رقم قياسي في موسوعة غينيس للأرقام القياسية من خلال تحفيز الاشخاص ذوي الإعاقة.

- تجدر الإشارة إلى أن معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وافق على منح الرعاية للجائزة وشاركت جامعة الدول العربية في تنظيم فعاليات النسخة السابعة والأولى عربياً لجائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة، التي عقدت بتاريخ 10 ديسمبر 2023 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، تحت رعاية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية.
- كما وافق معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية على منح الرعاية لعام 2024 وتشارك جامعة الدول العربية في تنظيم الجائزة في نسختها الثامنة والثانية، حيث قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية) توجيه التعميم رقم (08/9/5/400/24) بتاريخ 2024/5/30، إلى الدول الأعضاء، للمشاركة في أعمال الجائزة في نسختها الثامنة والثانية على مستوى الوطن العربي، يوم 10 ديسمبر 2024 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتسعى الجائزة لاكتشاف الموهوبين

من الأشخاص ذوي الإعاقة وتحفيز كافة أفراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني غير الربحية للمساهمة في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وستقوم لجنة التحكيم بجولة الاكتشاف في (5) عواصم عربية وهي (الرياض، القاهرة، دبي، الدار البيضاء وبغداد).

- تنطلق الجائزة بمساراتها الأربعة وهي:

  - مسار للأشخاص الموهوبين من ذوي الإعاقة: ويشارك فيه أصحاب المواهب الإبداعية والاستثنائية من ذوي الإعاقة في شتى مجالات الموهبة.

  - مسار خدمة ذوي الإعاقة (أفراد): ويشارك فيه كافة أفراد المجتمع بأفكار ومشاريع مبتكرة تخدم ذوي الإعاقة وتسهل حياتهم.

  - مسار خدمة ذوي الإعاقة (منظمات غير الربحية): ويشارك فيه منظمات المجتمع المدني بمبادراتها الاجتماعية ومشاريعها التنموية التي تسهم في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

  - مسار خدمة ذوي الإعاقة (جهات حكومية وقطاع خاص): ويشارك فيه الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة بمبادرتها الاجتماعية ومشاريعها التنموية التي تسهم في تمكين ذوي الإعاقة.

- وفي إطار متابعة تنفيذ توصيات اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود العربية المشاركة في الدورة السابعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP17)، الذي عقد يوم 10 يونيو 2024 في مقر الأمم المتحدة – بنيويورك، وجهت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، تعميم إلى مندوبيات الدول الأعضاء، رقم (08/1/5/540/24) بتاريخ 2024/7/15، بشأن الترشيح لجائزة عمار في نسختها الثامنة المقرر عقدها يوم 10 ديسمبر 2024 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، مرفق بها معايير المشاركة.

- تلقت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، مذكرة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (10140) بتاريخ 2024/7/29, تشير فيه مرشحين حكومتهم الموقرة للمشاركة في أعمال الجائزة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

الأمانة العامة

الرقم: 08/915/400/24
التاريخ: 30-5-2024

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة منظمات المجتمع المدني / إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) أطيب تحياتها إلى المندوبية الموقرة.

في إطار جهود جامعة الدول العربية لدعم حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة وتنفيذ الاتفاقية الدولية ذات الصلة وكذلك العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 – 2032) التي اقرته القمة العربية الثانية والثلاثين المنعقدة بالمملكة العربية السعودية في 2023/05/19.

تعقد جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة تحت رعاية جامعة الدول العربية في نسختها الثامنة والثانية عربيا بتعاون مشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة منظمات المجتمع المدني / إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) و"جمعية الإرادة للموهوبين من ذوي الإعاقة" والتي سينظم حفلها الختامي يوم 10 ديسمبر 2024 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتُعد جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة مبادرة إنسانية تهدف إلى اكتشاف الموهوبين من ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم في المجتمع بالإضافة إلى اكتشاف اصحاب الأفكار والمشاريع والمبادرات من أفراد المجتمع والمنظمات غير الربحية والتي تخدم ذوي الإعاقة، وتأتي الجائزة في إطار جهود المملكة العربية السعودية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في دعم وتمكين مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تنطلق الجائزة بنسختها الثامنة والثانية عربياً بمساراتها الأربعة وهي:

- **مسار الموهوبين من ذوي الاعاقة**: ويشارك فيه أصحاب المواهب الإبداعية والاستثنائية من ذوي الإعاقة في شتى مجالات الموهبة.
- **مسار خدمة ذوي الإعاقة (أفراد)**: ويشارك فيه أفراد المجتمع من غير ذوي الإعاقة بمبادرات ومشاريع مبتكرة تحل المشاكل التي تواجه ذوي الإعاقة وتسهل حياتهم.
- **مسار خدمة ذوي الإعاقة (منظمات غير الربحية)**: ويشارك فيه منظمات المجتمع المدني بمبادراتها الاجتماعية ومشاريعها التنموية التي تخدم الأشخاص ذوي الاعاقة.
- **مسار خدمة ذوي الإعاقة (جهات حكومية وقطاع خاص)**: ويشارك فيه الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة بمبادرتها الاجتماعية ومشاريعها التنموية التي تسهم في تمكين ذوي الإعاقة.

الأمانة العامة - القاهرة - ميدان التحرير تليفون 25750511 - 25752966 - فاكس 25754794 - 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الإلكتروني: central.mail@las.int الموقع الإلكتروني: www.lasportal.org

جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة" بادرة إنسانية لاكتشاف الموهوبين والموهوبات من ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم في المجتمع بالإضافة إلى اكتشاف أفراد المجتمع والجهات غير الربحية ممن لديهم أفكار أو مبادرات تخدم ذوي الإعاقة وذلك تحت مسمى جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة حيث يعود سبب تسمية الجائزة إلى أحد رموز الإعاقة والموهبة وهو الدكتور/ عمار بوقس، وتحظى جائزة عمار بدعم لامحدود ومن الجهات والمسؤولين والمعنيين بذوي الإعاقة في الدول العربية حيث انطلقت الجائزة في عام 2014 محلياً داخل المملكة العربية السعودية وحصدت المركز الأول بجائزة الأميرة صيته بنت عبد العزيز للتميز في العمل الاجتماعي، وفي عام 2021 توسع نطاق الجائزة إلى كافة دول الخليج العربي.

وعليه، تغدو الأمانة العامة ممتنة من المندوبية الموقرة بتعميم اعلان الجائزة المرفق الى وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لترشيح المعنيين بهذه الجائزة وفق ما ورد في الإعلان المرفق ويتم استقبال طلبات الراغبين في المشاركة بالجائزة من خلال الرابط (www.ammar.sa) علماً بأن آخر موعد للتسجيل حُدد بتاريخ 2024/7/31 وأن مجموع جوائز الجائزة لهذا العام أكثر من ربع مليون ريال سعودي في جميع المسارات، وللمزيد من الاستفسارات حول التسجيل يرجى التواصل عبر البيانات التالية:

- البريد الالكتروني: info@ammar.sa

  csociety.secretariat@las.int

  nasteha.abdi@las.int
- الدعم الفني: 966569056777+
- الاستفسارات: 966560544777+

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة منظمات المجتمع المدني / إدارة التنمية والسياسات الإجتماعية) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها واحترامها.

جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة

نبذة عن جائزة عمار

مبادرة إنسانية لاكتشاف الموهوبين من الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة أنحاء الوطن العربي وتمكينهم ودمجهم في المجتمع بالإضافة إلى اكتشاف أفراد المجتمع و المنظمات الحكومية والخاصة وغير الربحية ممن لديهم أفكار أو مبادرات تخدم ذوي الإعاقة

بمجموع جوائز أكثر من 250,000 ريال سعودي

مسار الموهوبين من ذوي الإعاقة

يشارك فيه أصحاب المواهب الإبداعية والاستثنائية من ذوي الإعاقة في شتى مجالات الموهبة

مسار خدمة ذوي الإعاقة (أفراد)

يشارك فيه أفراد المجتمع من غير ذوي الإعاقة بمبادرات و مشاريع مبتكرة تحل المشاكل التي تواجه ذوي الإعاقة و تسهل حياتهم

مسار خدمة ذوي الإعاقة (منظمات غير الربحية)

تشارك في المنظمات غير الربحية بمبادراتها الاجتماعية ومشاريعها التنموية التي تخدم الاشخاص ذوي الإعاقة

مسار خدمة ذوي الإعاقة (جهات حكومية و قطاع خاص)

يشارك فيه الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة بمبادراتها الإجتماعية ومشاريعها التنموية التي تساهم في تمكين ذوي الإعاقة

التسجيل في الجائزة

يبدا التسجيل من تاريخ 1 مايو إلى 31 يوليو 2024

طريقة التسجيل في جائزة عمار

1. الدخول على www.ammar.sa
2. اضغط على سجل الآن
3. اختر مسار المشاركة
4. تعبئة استمارة التسجيل
5. اضغط على سجل

@ammaraward www.ammar.sa info@ammar.sa

للدعم الفني/ 545516777 966+

للاستفسارات/ 560544777 966+

" الموضوع معروض في وثيقة منفصلة "

سيتم توزيعه بعد انتهاء أعمال لجنتي الأسرة والطفولة

المقرر عقدها يوم 2024/9/30 عبر تقنية الاتصال المرئي

البند السابع:

الموضوعات ذات الصلة بالطفولة والأسرة :

1- تقرير وتوصيات الدورة (28) للجنة الطفولة العربية.

2- تقرير وتوصيات الاجتماع (20) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال.

3- تقرير وتوصيات الدرة (14) للجنة الأسرة العربية

4- الدراسة التحليلية حول" السياسات والتشريعات والقوانين لحماية الأسرة من العنف الأسري في الدول العربية".

5- الدراسة التحليلية حول " المهددات الراهنة لثوابت الأسرة في المنطقة العربية وسبل مواجهتها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

6- الملحق الخاص بالبعد الحقوقي والقانوني والإنساني في التصدي لعمليات تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

البند الثامن: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

1 – برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2025

مذكرة شارحة

بشأن: 1- برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2025

عرض الموضوع:

- تأتى برامج ومشـــاريع مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب للعام القادم في ضـــوء خطته الخمســـية (2023 – 2027)، التي اعتمدها مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب بموجب القرار رقم [ق 972 (د.ع 42)، 2023/1/26] في دورته الثانية والأربعين، وبما يتيح تحديد الأنشطة وفقاً لأولويات العمل الاجتماعي والتنموي العربي المشترك، وبما يشكل إضافة في هذا المجال، وبناءً على المشـــاورات التي قام بها القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والســـياســـات الاجتماعية مع ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

- وأخذاً في الاعتبار جهود الدول الأعضـــاء في المضـــي قدماً لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة 2030، بناء عليه يقترح أن تكون أنشطة المجلس خلال عام 2025، **على النحو التالي:**

  - اجتماع الدورة العادية (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
  - اجتماع الدورتين (82) و(83) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
  - المؤتمر رفيع المستوى للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.
  - مؤتمر حول الخطة العربية للوقاية من أخطار المخدرات على المجتمع العربي من منظور اجتماعي.
  - الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى للتحضير للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية.
  - ورشة عمل حول الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية.
  - ورشـــة عمل حول " نظام المتابعة والتقييم المرقمن للاســـتراتيجية العربية للقضـــاء على الفقر متعدد الأبعاد.
  - دورة تدريبية حول " تصنيف الإعاقة في الدول العربية.

- دورة تدريبية حول " متابعة تنفيذ استراتيجية العمل التطوعي".
- ندوة كبار السن في الدول العربية " نحو أن يعيش كبار السن برفاه في محيط دامج متمتعين بحقوقهم".
- الدورة الثالثة لمبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن أعمال الدورة السادسة للمنتدى الدولي لرواد الأعمال والاستثمار.
- المعرض العربي للأسر المنتجة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

" سيوزع مشروع الموازنة لاحقاً "

البند الثامن: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

2- مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2025

مذكرة شارحة
بشأن: 2- مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2025

عرض الموضوع:

- نصت الفقرة (أ) من المادة (11) من النظام الأساسي للمجلس على "مهام المكتب التنفيذي"، كما يلي: " **إعداد مشروع الخطة السنوية ومشروع الميزانية اللازمة لتمويلها** ".
- أعتمد المجلس بموجب القرار رقم [ق 972 (د.ع 42)، 2023/1/26] الخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والبرامج والأنشطة للفترة من 2023 – 2027.
- تنفيذاً للقرار المشار إليه أعلاه، أعدت الأمانة الفنية مشروع الموازنة التقديرية للعام المالي 2025، بالتنسيق مع الإدارة المالية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك في إطار تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (ق: رقم 8152- د.ع (147) - ج2- 2017/3/7) بشأن الصناديق الخاصة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- تضمنت الموازنة بالإضافة إلى الأنشطة والبرامج، تكلفة الاجتماعات الدورية لدورات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومكتبه التنفيذي، فضلاً عن باقي أبواب الموازنة الثابتة التي تم إعدادها وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.
- أوصت الهيئة العليا للرقابة، بالتأكيد على الدول الأعضاء سداد مساهماتها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي ومتأخراتها عن السنوات السابقة، حتى يستطيع الصندوق تنفيذ الأنشطة التي يقرها المجلس سنوياً، ودعم الدول وخاصة الفئات الأكثر احتياجا مثل المعاقين والمسنين والأطفال، وذلك بسبب الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية وغيرها، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية والتنموية التي تنعكس على المواطن العربي.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2025، ومشروع القرار المرفق.

البند الثامن: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

3- سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2024، والمتأخرات التي لم يتم سدادها

مذكـــرة شارحـــة

بشأن: 3- سداد الدول الأعضاء لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2024، والمتأخرات التي لم يتم سدادها

عرض الموضوع:

- تنفيذا للفقرة (أ) من المادة (11) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي، والتي تنص على: " تمول موازنة الصندوق من مساهمة الدول العربية حسب أنصبتها في موازنة جامعة الدول العربية"،

- وتنفيذاً للقرار رقم [ق 1018 (د.ع 43)، 2023/12/20] ، بشـأن الموازنة التقديرية للصـندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2022، **والذي نصت الفقرة الثانية منه على:**

" دعوة وزارات الشـؤون الاجتماعية أو ما في حكمها في الدول الأعضـاء، إلى المبادرة بسـداد مساهماتها في موازنة عام 2024، وسداد حصصها المتأخرة عن الأعوام السابقة ".

- وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (3/0282) بتاريخ 2024/3/3، إلى مندوبيات الدول الأعضـاء، مرفق به خطاب موجه إلى أصحاب المعالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول الأعضاء والطلب منهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لسـداد حصـتهم في موازنة الصـندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024 والمتأخرات.

- تلقت الأمانة الفنية خمسـة إشـعارات من بنك مصـر – فرع جامعة الدول العربية موضـح بها سـداد دولة واحدة لحصـتها عن عام 2023، وسـداد 5 دول لحصـصـها عن عام 2024 وفقاً لما هو وارد في الكشف المرفق، وذلك حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة.

(سيتم تحديث هذه الفقرة قبل اجتماع الدورة (80) للمكتب التنفيذي)

- أكدت الهيئة العليا للرقابة العامة في عدد من تقاريرها عن الحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وآخرها تقرير الهيئة عن حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023، على ضرورة التزام الدول الأعضاء بسداد مساهماتها ومتأخراتها عن السنوات السابقة حتى يتمكن الصندوق من أداء رسالته المعني بها المواطن العربي في المقام الأول وتنفيذ البرامج والأنشطة وتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.
- أصدرت القمة العربية القرار رقم (881) بشأن "خطة الاستجابة الطارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، الذي نصت فقرتيه (2) و (3) على:

2- دعم جهود مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب، والمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، لمواصلة تقديم الدعم والإغاثة الاجتماعية والإنسانية والصحية العاجلة لقطاع غزة، وتكليف كافة المجالس الوزارية المتخصصة كل وفق اختصاصه، لتقديم أوجه الدعم وفق الأولويات العاجلة.

3-- أخذ العلم بخطة الاستجابة الطارئة التي أعدتها دولة فلسطين للتصدي لتداعيات العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة، ودعوة الدول والمنظمات ووكالات التنمية والصناديق الوطنية والدولية ذات الصلة، للمساهمة في تمويل وتنفيذ الخطة، بالتنسيق مع حكومة دولة فلسطين وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع وكشف سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2024 والمتأخرات، وفي مشروع القرار المرفق.

كشف بسداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2024 والمتأخرات

****

الدولة	المبلغ	البيان
المملكة الأردنية الهاشمية	$ 10000	حصة عام 2024
دولة الإمارات العربية المتحدة	$ 65000	حصة عام 2024
الجمهورية التونسية	$ 15000	حصة عام 2024
جمهورية العراق	$ 100000	حصة عام 2024
سلطنة عمان	$ 20000 $ 30	حصة عام 2023 متأخرات عن سنوات سابقة
المملكة المغربية	$ 50000	حصة عام 2024
الإجمالي	$ 260030	2024/8/27

البند الثامن: الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

4 - الميزانية والحساب الختامي وتقرير الهيئة العليا للرقابة العامة عن حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31

مذكرة شارحة

بشأن: 4- الميزانية والحساب الختامي وتقرير الهيئة العليا للرقابة العامة، عن حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31

عرض الموضوع:

- **نصت المادة (17) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي على:**

" تراجع حسابات الصندوق من قبل الهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية، وتقدم تقريراً منها للمجلس عن الإجراءات المحاسبية للصندوق لاعتماده من مجلس الإدارة".

- أعد محاسب الصندوق، الميزانية والحساب الختامي للعام المالي 2023، تنفيذاً لأحكام المادة (17) من النظام الأساسي المشار إليها أعلاه، ووفقاً للنظم المتبعة في الأمانة العامة وتم عرضهما على الهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية لتدقيقه وإعداد تقرير يعرض على المجلس في دورته الرابعة والأربعين. **(التقرير مرفق في القرص المدمج)**

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (10/00/408) بتاريخ 2024/6/26، من الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الإدارية والمالية، مرفق بها تقرير الهيئة العليا للرقابة العامة، عن الحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023. **(مرفق)**

وفيما يلي ملاحظات الهيئة الموقرة ورد الأمانة الفنية عليها:

تود الأمانة العامة بداية أن تتوجه بالشكر للهيئة العليا الموقرة على جهودها المقدَّرة في مراجعة حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وما أبدته من ملاحظات هامة تسهم في تطوير عمل الصندوق وتحقيق أهدافه، وبما ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاجتماعية التنموية في الدول الأعضاء، وفيما يلي ملاحظات الهيئة الموقرة للعام المالي 2023 ورد الأمانة الفنية عليها:

- **ص 141 الملاحظات:**

(5) الرصيد الاحتياطي المرحل إلى بداية السنة (2023/01/01) مختلف عن الرصيد المضبوط في نهاية سنة 2022 (2022/12/31)، بفارق مالي قدره 89.638,37 دولار (تسعة وثمانون

ألف وستمائة وثمانية وثلاثون دولار أمريكي وسبعة وثلاثون سنت)، يتمثل في العجز المسجل في الموازنة بعنوان سنة 2022، حيث تم تغطية هذا العجز من رصيد الاحتياطي بصورة غير محاسبية ودون صدور أي قرار بهذا الخصوص، علماً أنه وفقاً للقواعد المحاسبية المعمول بها فإن أي تمويل لحساب الاحتياطي الناتج عن فائض أو اقتراض منه لتغطية عجز في الموازنة، يجب أن يتم وفقاً لآلية قانونية.

- **رد الأمانة الفنية:**

- تود الأمانة الفنية أن توضح أنه وفقاً لأسس المحاسبة المالية المتبعة، يتم إقفال أرصدة حساب الأرباح والخسائر في حساب الاحتياطي سنوياً سواء كان عجز أو فائض، ويؤكد ذلك أيضاً أن برنامج الحسابات المتبع في إعداد القوائم المالية الخاصة بالصندوق، هو نفس البرنامج المتبع في الأمانة العامة، وهو الأمر الذي لا يحتاج إلى قرار وزاري في ضوء أنه نظام محاسبي متعارف عليه، بالإضافة إلى ذلك يتم عرض الميزانية والحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي وتقرير الهيئة العليا للرقابة العامة على حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي على المكتب التنفيذي ومن ثم رفعه للمجلس الوزاري، ضمن البند الدائم تحت عنوان الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، للنظر في اعتماد رد الأمانة الفنية على الملاحظات الواردة به.

- <u>ص 147 الفحص المستندي:</u>
- **عدم تطابق المبالغ المعتمدة من طرف الصندوق مع المبالغ المحددة في بعض الفواتير المتعلقة بشراء تذاكر السفر (التسوية رقم 230022)، إضافة إلى عدم إرفاق الفواتير الأصلية في بعض المستندات (التسوية رقم 230010).**

- **رد الأمانة الفنية:**

- تود الأمانة الفنية الإفادة أنه تنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالموافقة على دعم مشاركة ممثل واحد من الدول الأقل نمواً (تذكرة سفر بالدرجة السياحية+ بدل سفر) في الأنشطة أو الفعاليات التي تنظمها الأمانة الفنية، وذلك لضمان استفادة أكبر قدر ممكن من ممثلي الدول الأعضاء، وخاصة ورش العمل الفنية والتدريبية التي تتطلب الحضور فعلياً.
- تطلب الأمانة العامة من المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء في كل التعميمات الخاصة بالمشاركة في الأنشطة، موافاة ممثل الأمانة الفنية **بأصل فاتورة التذكرة معتمدة بالدولار الأمريكي، وحجز تذكرة سفر بالدرجة السياحية وبأقصر الطرق وبأقل الأسعار وتسليم ممثل الأمانة الفنية لمجلس**

وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال أعمال الاجتماع أصل الفاتورة وصورة جواز السفر موضح به ختم الخروج من بلده وختم الدخول للدولة التي ينظم فيها النشاط، وذلك حتى يتسنى تسليمه المبلغ المستحق وفقاً للمستندات المشار إليها، ولكن في بعض الأحيان يقوم المشارك بحجز التذكرة بخط سير غير مباشر وأحياناً آخري بدرجة رجال الأعمال، وهو الأمر الذى حدث بالنسبة للتسوية التي أشارت إليها الهيئة الموقر، مما تعذَّر معه صرف قيمة التذكرة لارتفاع سعر التذكرة ومخالفة ذلك لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القاضي بتحمل تذكرة سفر بالدرجة السياحية، وتراجع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية شركة الطيران المعتمدة بالأمانة العامة للتأكد من سعر التذكر بالدرجة السياحية، أما فيما يتعلق بعدم ارفاق الفواتير الأصلية وذلك لقيام بعض المشاركين بالحجز من الانترنت (online) وإرسال شركات الطيران الفاتورة للمشارك على الإيميل، وهو الأمر الذي أصبح من المتعارف عليه.

- **عدم ارفاق بعض الفواتير المعدة بالعملة المحلية بوثيقة تثبت سعر الصرف بالدولار الأمريكي (التسوية رقم 230027):**

- **رد الأمانة الفنية:**

- كما سبق أن أوضحت الأمانة الفنية أنه تنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالموافقة على دعم مشاركة ممثل واحد من الدول الأقل نمواً (تذكرة سفر بالدرجة السياحية+ بدل سفر) في الأنشطة أو الفعاليات التي تنظمها الأمانة الفنية، تطلب الأمانة العامة من المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء في كل التعميمات الخاصة بالمشاركة في الأنشطة موافاة ممثل الأمانة الفنية **بأصل فاتورة التذكرة معتمدة بالدولار الأمريكي،** ولكن في أغلب الأحيان تكون الفاتورة مختومة بالقيمة المستحقة بالعملة المحلية لدولة المشارك، مما يضطّر ممثل الأمانة الفنية إلى تحويل المبلغ بالعملة المحلية إلى الدولار بسعر اليوم عن طريق محول العملات المعتمد لدى الأمانة العامة onda ليتمكن من تسليم قيمة التذكرة للمشارك بما يوازي بالدولار الأمريكي، وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.
- في ذات الإطار، تود الأمانة الفنية أن توضح أيضاً أن ممثل الأمانة الفنية يقع على عاتقه التنظيم اللوجيستي لموضوع الفاعلية، مما يتطلب تواجده طوال فترة انعقاد الفاعليات وبالتالي لا يمكن أن يترك الفاعلية ويذهب إلى البنك لإحضار وثيقة بقيمة الفاتورة، خاصة إذا كان مقر انعقاد الفاعلية بعيداً عن مقرات البنوك، بالإضافة إلى أن غالبية الفعاليات تعقد لمدة يومين فقط ويتم تسليم ممثل

الأمانة الفنية كافة المستندات المطلوبة لتسليمه المبلغ المستحق في نهاية اليوم الأول من الفاعلية أو صباح اليوم الأخير، وهو الأمر أيضاً الذي يمثل صعوبة للذهاب إلى البنك.

- **عدم تطابق المبالغ المعتمدة من طرف الصندوق والمتعلقة بتكاليف التأشيرة المدفوعة فعلياً من طرف ممثلي بعض الدول، كما يتضح جلياً في ممثلة الجمهورية اللبنانية (التسوية رقم230027)، حيث لاحظت الهيئة اختلاف بين المبلغ المعتمد من طرف الصندوق بين المبلغ المدفوع فعلياً من طرف المعنية والوارد في الوصل المحرر من قبل السفارة التونسية في لبنان.**

- توضح الأمانة الفنية أن المبلغ المحرر من قبل السفارة التونسية في الجمهورية اللبنانية مقابل حصولها على تأشيرة الدخول للجمهورية التونسية، وأن المبلغ الآخر المثبوت على جواز سفرها هو مقابل طابع الدخول الملصق على جواز السفر، وهذا إجراء تتخذه عدد من الدول عند ختم تأشيرة الدخول للأجانب في المطار.

- **تتسأل الهيئة عن مدى صحة إجراء تكفل الصندوق لتكاليف تأشيرة الخاصة بممثلي الدول (استثناء ممثلي دولة فلسطين):**

- توضح الأمانة الفنية أن الصندوق العربي للعمل الاجتماعي يتحمل تكاليف التأشيرة الخاصة بممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في أنشطة المجلس كجزء من نفقات السفر للمهمة الرسمية التي يقوم بها ممثل الدولة الأقل نمواً بناءً على ترشيح حكومته، وهو الأمر المتبع في كافة المهمات التي يقوم بها ممثلي الدول أو موظفي الأمانة العامة، وذلك في ضوء أنه في مهمة رسمية وبتكليف رسمي، فلا يتحمل بناء عليه بشكل شخصي أي مصروفات تتعلق بإجراءات السفر لمهمته الرسمية.

- **أمر الصرف رقم (230023): تخصيص مبلغ 3000.00 دولار (ثلاثة آلاف دولار أمريكي) لفائدة السيد محمد محمود محي الدين، الخبير الذي قام بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية حول الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين:**

- **لاحظت الهيئة عدم تجديد العقد مع الخبير، حيث ينتهي سريان العقد المبرم معه بتاريخ 2022/12/31، حيث كان من المفترض إبرام عقد جديد بخصوص هذه العملية باعتبار أن هذه الوثيقة من المستندات المحاسبية المؤيدة لصحة النفقة موضوع هذا الأمر بالصرف.**

- **لم يتضمن المستند إيصال استلام المبلغ من الخبير، والذي يعتبر من المستندات المحاسبية المؤيدة التي لا يمكن الاستغناء عنها.**

- تود الأمانة الفنية توضيح أن الأمانة العامة سلمت للخبير الدكتور محمد محي الدين مبلغ 3000$ (فقط ثلاثة آلاف دولار أمريكي) بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 969 (د.ع42)، 2023/1/226] بشأن القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية (مرفق)، والذي نص في الفقرة رقم (1) من رابعاً : الاستراتيجية الوطنية لدولة فلسطين للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد على:

"الموافقة على تخصيص مبلغ 3000$ (فقط ثلاثة آلاف دولار لا غير)، للخبير الذي قام بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية حول الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين، **كمساهمة من المجلس** لدعم إعداد مشروع الاستراتيجية ووضع خطة تنفيذها، وعلى أن يخصم المبلغ من بند الدراسات والبحوث والأفلام التعريفية بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023".

- وتوضح الأمانة العامة أن قرار معالي الوزراء هذا جاء في ضوء الخطاب الوارد من وزير التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، الذي أشاد فيه بجهود الخبير وأنه قام بعمل إضافي بإعداد خطة تنفيذية للاستراتيجية، ووفق للنظم المتبعة فإن هذا المبلغ جاء كمساهمة فقط من المجلس وهو الأمر الذي لا يستلزم معه ابرام عقد جديد حيث أن الاستراتيجية وخطة عملها كانت نتاج شراكة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

- **أمري الصرف رقم 35 – 230034 مكافأة إعداد الحساب الختامي لصالح السيد وسام صبري ومنى محمود، لم تتضمن هذه الأوامر ما يؤيد هذه العملية قانونا نظرا لكون المعنيين موظفين بالصندوق، ويعتبر إعداد الحساب الختامي من صميم المهام الموكلة إليهم،**

- توضح الأمانة العامة أن كلا من السيد وسام صبري والسيدة منى محمود، ليسوا متعاقدين لدى الصندوق، وبالتالي أن صرف مكافأة لهم من حساب الصندوق العربي للعمل الاجتماعي جاءت تقديراً لجهودهما في إعداد الحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وذلك أسوة بصرف مكافآت لنظرائهم في الأمانة العامة.

- توضح الأمانة العامة أنه يتم اعتماد الموازنة السنوية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وتضمنت موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023 مبلغ 8000$ (فقط ثمانية آلاف دولار لا غير) مصاريف متنوعة من بينها مكافأة إعداد الحساب الختامي.

التوصيات:

(1) توصي الهيئة بدراسة إمكانية مراجعة المادة (13) من النظام الأساسي للصندوق، وهذا من خلال رفع النسبة المخصصة من ميزانية الصندوق لدعم الدول العربية التي تعاني أوضاعاً اجتماعية مزرية، وخاصة النسبة المخصصة لدعم المؤسسات الفلسطينية العاملة في الحقل الاجتماعي، باعتبار أن النسبة المحددة في النظام الأساسي والمقدرة ب 20% غير كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة من الصندوق، علماً أن أغلبية المصروفات في الصندوق تتمثل في تكاليف تنظيم مؤتمرات وملتقيات التي تتطلب مبالغ ضخمة يمكن تعويضها باستخدام التقنيات الحديثة كتقنية الفيديو كونفرانس، هذه الأخيرة من شأنها ترشيد النفقات وربح الوقت والمال.

- **رد الأمانة الفنية:**

- تتفق الأمانة الفنية مع توصية الهيئة الموقرة، برفع النسبة المخصصة في ميزانية الصندوق لدعم الدول العربية التي تعاني أوضاعاً اجتماعية مزرية، وتشير في هذا الصدد إلى أنه بالإضافة إلى نسبة 20% المخصصة في الموازنة السنوية لهذا الغرض، فإن النسبة المخصصة لمشاركة ممثل واحد من الدول الأقل نمواً في كافة الأنشطة الموضوعية النوعية للمجلس تعد مساهمة إضافية في هذا الشأن، والتي تصل في حدود 30 % من إجمالي تكلفة الأنشطة المدرجة بالموازنة السنوية للصندوق، علماً أن تلك الأنشطة تهدف في الأساس إلى بناء الكوادر الوطنية بما يمكنهم من تدريب وتأهيل نظرائهم في دولهم.
- بالإضافة إلى ما تقدم، فإن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب يحرص على إعطاء الأولوية لدعم المشروعات الاجتماعية للدول الأقل نمواً، مع إعفائها من شرط سداد حصتها السنوية في الصندوق، نظراً لأوضاعها الاقتصادية الصعبة.
- فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة كتقنية الفيديو كونفرانس، توضح الأمانة العامة أنه نظراً للطبيعة الموضوعية الفنية للفاعليات وتخصصاتها، وكذلك الفاعليات الوزارية التي يتم عقدها حضورياً، وذلك بعد أن اثبتت التجربة العملية أن عقد مثل هذه الفاعليات عبر تقنية الفيديو كونفرانس لا يحقق الأهداف الموضوعية المطلوبة، ورغم ذلك تقوم الأمانة الفنية بعقد بعض الاجتماعات بتقنية الفيديو كونفرانس بما يتناسب وطبيعة الاجتماع، بالإضافة إلى ذلك وحرصاً من الأمانة الفنية على ترشيد النفقات، يتم تنظيم غالبية الفاعليات في إطار الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية التي تساهم في تحمل بعض تكاليف الأنشطة.

(2) توصي الهيئة أن يتم الصرف وفقاً للمبالغ المحددة في الفواتير الأصلية.

- **رد الأمانة الفنية:**

- تؤكد الأمانة الفنية أنها تقوم بالصرف وفقاً للمبالغ المحددة في الفواتير الأصلية، وأن **الاستثناء الوحيد لهذا هو صرف مبالغ أقل من الواردة في الفواتير الخاصة بتذاكر طيران** مشاركة ممثلي الدول الأقل نمواً إذا كانت بدرجة رجال الأعمال أو بسعر مبالغ فيه، وذلك بعد أن يتم المراجعة المدققة لأسعار التذاكر والدرجة المحجوز عليها من قبل شركة الطيران المعتمدة لدى الأمانة العامة، وتأكيداً على ملاحظة الهيئة الموقرة سوف تقوم الأمانة العامة بالتأكيد مجدداً في تعميمات الدعوة الموجهة للدول الأعضاء أنه لن يقبل أي فواتير تذاكر السفر على درجة رجال الأعمال.

(3) تسوية الاقتطاع المسجل في حساب الاحتياطي بعنوان 2023، مع ضمان عدم التصرف في حساب الاحتياطي إلا وفقاً لآلية قانونية محددة.

(6) أخذ موافقة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في حال التجاوز في الصرف واستخدام البنود في غير ما خصص له.

- **رد الأمانة الفنية:**

فيما يتعلق بتسوية الاقتطاع، فقد تم توضيحه في الفقرة (5) من ملاحظات الهيئة الموقرة، كما تود الأمانة الفنية التأكيد على أنه لا يتم صرف أي مبلغ أن كان، الا بموجب قرارات من المجلس الوزاري أو مكتبه التنفيذي.

(4) حث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها مع بداية العام المالي حتى يتمكن الصندوق من تنفيذ الأنشطة والبرامج الخاصة به.

- **رد الأمانة الفنية:**

- تؤكد الأمانة الفنية على هذه الملاحظة الهامة للهيئة الموقرة، واخذاً في الاعتبار تكرارها سنوياً، قام معالي الأمين العام في ضوء الملاحظات السابقة للهيئة الموقرة في هذا الشأن بتوجيه خطاب إلى وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية الأعضاء في المجلس، لحثهم على سداد حصصهم السنوية والمتأخرات.
- في ذات الإطار، قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على مجلس جامعة الدول العربية، الذي أصدر القرار رقم (8393) بالتأكيد على سداد الدول لحصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي وحصة من المتأخرات.

- كما تود الأمانة الفنية أن تشير إلى قرار المجلس رقم [ق814 (د.ع 36)، 2016/12/15] الذي أكد على سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بنسبة لا تقل عــن 30% أي ما يعادل 300,000 $ (ثلاثمائة ألف دولار أمريكي) **لضمان توفر السيولة اللازمة لتحويل مبالغ الدعم للمشروعات الاجتماعية التي يقرها المجلس.**
- كما وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (08/1/5/43/23) بتاريخ 2023/1/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق به الخطابات الموجهة من معالي وزير التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيس الدورة الحادية والاربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، إلى وزراء الشؤون الاجتماعية والتنمية في الدول الأعضاء للتأكيد على تفضلهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لسداد حصتهم في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2022، والمتأخرات قبل الصندوق العربي للعمل الاجتماعي.
- يؤكد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في قراراته السنوية على ضرورة سداد الدول الأعضاء لحصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي حتى يتمكن من أداء دوره وتنفيذ الأنشطة والبرامج.

- **(5) الاعتماد على المصادر الرسمية عند تسوية العملة.**

- رد الأمانة الفنية:

- تنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالموافقة على دعم مشاركة ممثل واحد من الدول الأقل نمواً (تذكرة سفر+ بدل سفر) في الأنشطة أو الفعاليات التي تنظمها الأمانة الفنية، وفي إطار التنسيق بين الأمانة العامة والمندوبيات الدائمة للدول الأعضاء تطلب في كل التعميمات الخاصة بالمشاركة في الأنشطة موافاة ممثل الأمانة الفنية **بأصل فاتورة التذكرة معتمدة بالدولار الأمريكي**، ولكن في بعض الأحيان تكون الفاتورة مختومة ولكن القيمة بالعملة المحلية لدولة المشارك، مما يضطّر ممثل الأمانة الفنية تحويل المبلغ بالعملة المحلية للمشارك إلى الدولار عن طريق محول العملات المعتمد لدى الأمانة العامة onda ليتمكن من تسليم قيمة التذكرة للمشارك.
- في ذات الإطار، تود الأمانة الفنية أن توضح أن بعض العملات لا يكون لها سعر في البنوك الوطنية في بعض الدول، مما يشكل صعوبة في معرفة قيمة التذكرة، وبالتالي سيتعذَّر صرف قيمتها للمشارك في النشاط أو الفاعلية.

- كما تقوم الأمانة الفنية قبل صرف قيمة التذكرة بطلب مساعدة شركة الطيران المعتمدة بالجامعة العربية، للتأكد من سعر التذكرة، وأحيانا يصعب تحديد سعر التذكرة بدقة من قبل شركة الطيران لصدورها من خارج دولة المقر.
- وتود الأمانة الفنية، الإفادة بأنه في إطار تنفيذ توصية الهيئة الموقرة، ستؤكد مجدداً على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء مخاطبة وزارات الشؤون الاجتماعية أو ما بحكمها، بضرورة توفير أصل الفاتورة المعتمدة بالدولار الأمريكي مع المشارك في الأنشطة أو الفاعليات مستقبلاً.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

تقرير

الهيئة العليا للرقابة العامة

للسنة المالية 2023

نتائج مراجعة
حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي
للسنة المالية المنتهية 2023/12/31 م

4- الصندوق العربي للعمل الاجتماعي

مقدمة:

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي من الصناديق الاجتماعية المهمة التي أنشئت بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على انشاء مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بموجب قراره رقم 3927 في دورته رقم (73) بتونس الفترة من 26-28 مارس 1980 والموافقة على لائحة النظام الأساسي له.

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون العربي في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى دعم البرامج والمشروعات الاجتماعية الخدمية والأهلية وتحقيق أهداف ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية إيماناً منها بقيمة وأهمية الانسان العربي الثروة الحقيقية بالدول العربية.

وتم اعتماد موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2023 بمبلغ اجمالي قدره مليون دولار وفقاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق978 (د.ع42)،2023/01/26].

تمويل وموازنة الصندوق:

استناداً إلى المادة (11) الباب الثالث من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي يتم تمويل مما يلي: -

1- مساهمة الدول العربية حسب نسب انصبتها في موازنة جامعة الدول العربية.

2- عوائد الاستثمار.

3- الهبات والتبرعات التي يقرر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قبولها.

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي الإيرادات والمصروفات عن الفترة من 2023/1/1 إلى 2023/12/31		
	2023	2022
الإيرادات:		
مساهمات الدول الأعضاء	620.000,00	426000.00
إيرادات متنوعة	217.757,57	150385.77
أرباح فروق عملة	0.00	0.00
إجمالي الإيرادات	**837.757,57**	**576585.77**
المصروفات:		
مصروفات إدارية ومشتريات	5.747,64	7000.71
الأنشطة الدورية	458.596,91	454329.44
البرامج	157.227,00	155000.00
ضرائب	1.665,20	0,00
خسائر فروق عملة	10.867,73	49693.99
إجمالي المصروفات	**634.104,48**	**666024.14**
فاض (عجز) العام	**203.653,09**	**(89638.37)**

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي قائمة المركز المالي في 2023/12/31		
	2023	2022
الأصول:		
نقدية:		
بنك حساب جاري	871.186,65	1079062.49
بنك ودائع لأجل	5.181.266,02	4892262.90
إجمالي النقدية	**6.052.452,67**	**597325.39**
الحسابات الشخصية المدينة		
إجمالي الحسابات الشخصية المدينة	**0.00**	**0.00**
حسابات مدينة مختلفة		
مدينون مختلفون	0.00	0.00
إجمالي حسابات مدينة مختلفة	**0.00**	**0.00**
إجمالي الأصول	**6.052.452,67**	**5971325.39**
الحسابات النظامية المدينة		
انصبة الدول المستحقة	17.136.936,13	16756396.13
مقابل أرصدة التبرعات المخصصة	279.164,95	279164.95
إجمالي الحسابات النظامية المدينة	**17.416.101,08**	**17036101.08**
الخصوم		
النتيجة والاحتياطي		
حساب الاحتياطي	5.788.551,73	5915102.14
الفائض (العجز) نتيجة العام	203.653,09	(89638.37)
إجمالي النتيجة والاحتياطي	**5.992.204,82**	**5825463.77**
الحسابات الشخصية الدائنة		
مصروفات مستحقة	60.247,85	145861.62
اجمالي الحسابات الشخصية الدائنة	**60.247,85**	**145861.62**
الحسابات الدائنة المختلفة:		
إجمالي الحسابات الدائنة المختلفة	0.00	0.00
إجمالي الخصوم	**6.052.452,67**	**5971325.39**
الحسابات النظامية الدائنة		
متأخرات الدول الأعضاء	17.136.936,13	16756936.13
أرصدة التبرعات المخصصة.	279.164,95	279164.93
إجمالي الحسابات النظامية الدائنة	**17.416.101,08**	**17036101.08**

بالاطلاع على مفردات القوائم المالية يلاحظ الآتي:

1- إيرادات الصندوق للعام 2023:

أ- بلغت الموازنة المعتمدة مبلغ 1.000.000,00 دولار أمريكي.

ب-بلغت مساهمة الدول الأعضاء في الموازنة: 400.000,00 دولار، بنسبة سداد قدرها 40,00 %، كما بلغت مساهماتها في موازنات سابقة: 220.000,00 دولار.

ج- بلغت الإيرادات المتنوعة الناتجة من عوائد الاستثمار مبلغ 217.757,57 دولار.

د- بلغ إجمالي الإيرادات في عام 2023 مبلغ 837.757,57 دولار بارتفاع نسبته 45,35 % عن عام 2022 الدي بلغ فيه إجمالي الإيرادات: 576.385,77 دولار.

2- مصروفات الصندوق للعام 2023:

بلغ إجمالي المصروفات في 2023/12/31: 634.104,48 دولار، بانخفاض نسبته 4,79 % عن سنة 2022 التي بلغت فيها قيمة المصروفات: 666.024,14 دولار.

3- **بلغت الأرصدة النقدية في جانب الأصول:** 6.052.452,67 دولار، بزيادة قدرها 81.127,28 دولار، أي بنسبة 1,36 % من إجمالي النقدية لعام 2022 والمقدر بـ: 5.971.325,39 دولار.

وفي جانب الخصوم: بلغ إجمالي النتيجة و الاحتياطي 5.992.204,82 دولار، بارتفاع نسبته 2,86 % من إجمالي النتيجة والإحتياطي المسجل بعنوان سنة 2022 والمقدر بـ: 5.825.463,77 دولار.

4- خلافا لعام 2022 الدي سجل فيه الصندوق عجزا بقيمة 89.638,37 دولار، تم **تحقيق فائض بقيمة 203.653,09 دولار**، بعنوان سنة 2023، وهدا راجع إلى سداد الدول الأعضاء لمستحقاتها بعنوان سنة 2023، بنسبة 40% وكدا تسديد بعض الدول لمستحقاتها بعنوان موازنات سابقة، إضافة إلى الارتفاع في عوائد الاستثمار وانخفاض خسائر فروق عملة.

5- الرصيد الإحتياطي المرحل إلى بداية السنة (2023/01/01) مختلف عن الرصيد المضبوط في نهاية سنة 2022 (2022/12/31)، بفارق مالي يقدر بـ 89.638,37 دولار أمريكي، يتمثل في العجز المسجل في الموازنة بعنوان سنة 2022، حيث تم تغطية هذا العجز من رصيد الإحتياطي بصورة غير محاسبية ودون صدور أي قرار بهذا الخصوص، علما أنه وفقا للقواعد المحاسبية المعمول بها فإن أي تمويل لحساب الإحتياطي الناتج عن فائض أو اقتراض منه لتغطية عجز في الموازنة، يجب أن يتم وفقا لآلية قانونية.

بيان بالمبالغ المعتمدة بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023 والمنصرف

النشاط	المبلغ المعتمد	المنصرف من الموازنة	نسبة الانفاق من الموازنة	ملاحظات
1- المساهمات والمساعدات:				
- دعم المشروعات الاجتماعية	50.000	50.000	%100	
- دعم المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية	50.000	50.000	%100	
- المساهمة في تخفيف الآثار الاجتماعية للكوارث	150.000	150.000	%100	
- دعم الدول الأقل نموا – لجنة الطفولة الدورة (27)	10.000	10.000	% 100	تم استخدام المبلغ المخصص للجنتين في دعم جمهورية السودان بموجب القرار [ق498، د.ع 79، 2023/10/16]
- دعم الدول الأقل نموا – لجنة الأسرة الدورة (13)	10.000	10.000	% 100	
- دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين.	30.000	-	%0	تم دعم الاستراتيجية من بند دعم المؤسسات الفلسطينية بموجب القرا رقم [ق 969 (د.ع 42)، 2023/1/26]
- مساهمة المجلس في إعداد نظام متابعة وتقييم مرقمنين للعقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032.	15.000	-	%0	لم ينفذ خلال عام 2023
- مساهمة المجلس في نظام المتابعة والتقييم المرقمة لجهود التنمية الاجتماعية في الدول العربية.	35.000	35.000	% 100	
2- الاجتماعات الدورية:				تم استضافة جمهورية مصر العربية أعمال المجلس
- الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	42.000	30.000	71.4%	تم تنظيم أعمال المكتب التنفيذي في مقر الأمانة العامة، ودعم دولة فلسطين بموجب قرار المكتب التنفيذي رقم 497
- الدورة (79) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	22.000	11700.55	%53.1	

النشاط	المبلغ المعتمد	المنصرف من الموازنة	نسبة الانفاق من الموازنة	ملاحظات
- الاجتماع المشترك لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.	40.000	40.000	% 100	تم استخدام المبلغ في دعم دولة فلسطين بموجب قرار المكتب التنفيذي رقم [ق 497 (د.ع 79)، 2023/10/
3- <u>الندوات والمؤتمرات والدورات والمنتديات والاجتماعات:</u>	30.000	29965.85	%99.8	تم إدراج هذه الدورة بناء على قرار القمة العربية رقم (240) الصادر عن الدورة (14)
- دورة حول أنظمة المتابعة والتقييم المرقمين لجهود التنمية في الدول العربية.				تم إدراج هذا البند في إطار تنفيذ قرارات القمة العربية، وتم تعديل اسم النشاط بناء على طلب الدولة المستضيفة
- المنتدى العربي للتنمية الاجتماعية متعددة الأبعاد.	35.000	35.000	% 100	
- مؤتمر تنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي.	35.000	-	%0	سيتم تنظيمه خلال عام 2024
- المنتدى رفيع المستوى حول العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032.	35.000	34461.52	%98.4	تم إدراج هذا البند بناء على قرارات المجلس
- اجتماع تنفيذ اعلان الرياض حول الآثار المتباينة لجائحة كوفيد 19، ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات.	35.000	-	% 0	لم ينفذ خلال عام 2023
- الدورة التدريبية لريادة الأعمال للمشروعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.	37.000	-	% 0	لم ينفذ خلال عام 2023
- مؤتمر إطلاق الخطة العربية للوقاية والحد من المخدرات.	35.000	30.000	% 85.7	تم استخدام المبلغ في دعم السودان بموجب قرار المكتب التنفيذي رقم 498، وسيتم تنظيمه خلال عام 2024
- المعرض العربي للأسر المنتجة ودعم الأسر المنتجة العربية.	37.000	-	%0	لم ينفذ خلال عام 2023

النشاط	المبلغ المعتمد	المنصرف من الموازنة	نسبة الانفاق من الموازنة	ملاحظات
- اجتماع كبار المسؤولين حول الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.	38.000	-	%0	لم ينفذ خلال عام 2023
4- برنامج تبادل الزيارات للاطلاع على التجارب الاجتماعية الرائدة	30.000	-	%0	لم ينفذ خلال عام 2023
5- الدورة الاولي لمسابقة أخي اليتيم	30.000	-	% 0	لم ينفذ خلال عام 2023، بناء على طلب الدولة المستضيفة
6- المؤتمر الدولي حول دور المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز واحترام حقوق الطفل الفلسطيني:	30.000	30.000	%100	جاري تنظيمه خلال عام 2024
7- المشاركة في أعمال مؤتمر الدول الأطراف أعضاء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	28.000	2108.00	% 7.5	تم تغطية باقي تكاليف المؤتمر من موازنة إدارة التنمية الاجتماعية
8- المنتدى العربي للمجتمع المدني والشباب العربي	20.000	12400.75	% 62	تم تخصيص مبلغ 2000$ للمنتديات بموجب قرار المكتب التنفيذي رقم [ق491 (د.ع79)، 2023/10/16]
9- المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والقمة العالمية الثانية للتنمية المستدامة 2023	8.000	-	%0	لم تتم المشاركة
10- <u>الدراسات والبحوث والأفلام التعريفية:</u> - إعداد الخطة التنفيذية لاستراتيجية الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين	5.000	3.000	%60	
- مكافأة خبير لإعداد الخطة التنفيذية للعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032	5.000	-	%0	لم ينفذ خلال عام 2023
- مكافأة خبير لإعداد مشروع دراسة عربية حول العنف المسلط ضد كبار السن.	5.000	-	%0	لم ينفذ خلال عام 2023

النشاط	المبلغ المعتمد	المنصرف من الموازنة	نسبة الانفاق من الموازنة	ملاحظات
- مكافأة خبير لإعداد الأوراق العلمية الخاصة بالمؤتمر العربي السادس رفيع المستوى لحقوق الطفل.	5.000	2.000	%40	
- مكافأة خبير لإعداد السلسلة الثالثة من الحملة الإعلامية لتوعية الأطفال في وسائل الاتصال.	5.000	-	%0	لم ينفذ من قبل إدارة الأسرة والطفولة
- مكافأة خبير لإعداد الملحق الخاص بالبعد القانوني لعمليات تجنيد الأطفال في النزاعات.	5.000	5.000	%100	
- مكافأة خبير لإعداد دراسة تحليلية حول السياسات والتشريعات والقوانين لحماية الأسرة.	5.000	-	%0	لم ينفذ من قبل إدارة الأسرة والطفولة
- مكافأة خبير لإعداد دراسة حول ثوابت الأسرة العربية ودورها في ظل المتغيرات المعاصرة	5.000	5.000	%100	قرار المكتب التنفيذي رقم (ق 494 د.ع 79) ، [2023/10/16]
- مكافأة خبير لإعداد دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية	5.000	5.000	%100	
- مكافأة خبير لإعداد دراسة حول اقتصاد الرعاية ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.	5.000	4.000	% 80	
- المصاريف الإدارية	20.000	5747,64	%	
12- احتياطي الأنشطة.	13.000	8960.24	%68.9	
الإجمالي الكلي	**1000000**	**608796.91**	**% 60.8**	

تود الأمانة الفنية توضيح التالي:

- نظراً لاعتذار عدد من الدول الأعضاء عن المشاركة في بعض الأنشطة، في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، مما ترتب عليه عدم اكتمال النصاب القانوني لتنفيذ الأنشطة، وتود الأمانة الفنية أن تشير إلى أنه تم بالفعل تنفيذ بعض الأنشطة التي تم تعليتها من موازنة 2022 خلال الربع الأول من عام 2023، مثل الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المعرض العربي للأسر المنتجة، ندوة حول المصابين بطيف التوحد.
- تبلغ الموازنة السنوية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي مليون دولار، وبلغت مساهمات الدول الأعضاء لعام 2023 مبلغ 400000$ بنسبة 40% فقط، بالإضافة إلى مبلغ 220000$ مساهمات الدول الأعضاء عن سنوات سابقة، وأنه في إطار الحرص على ترشيد النفقات، تم تنفيذ بعض الأنشطة والاستعانة بالخبراء من خلال الشركاء وفي مقدمتهم منظمات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ESCWA، اليونيسيف، منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من المنظمات، حيث تقدم هذه المنظمات دعم مالي وفني في إطار شراكتها مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- في إطار تنفيذ قرارات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته التاسعة والسبعين (أكتوبر 2023)، تم استخدام بعض المبالغ المخصصة بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2023 لعدد من الأنشطة في دعم الدول المحتاجة لدعم عاجل وإغاثة مثل جمهورية السودان ودولة فلسطين.
- بناء على توصية الهيئة الموقرة، لم تقوم إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بالتجديد مع مكتب المحاسبة والمراجعة PKF راشد وبدر وشركاهم لمراجعة الحساب الختامي للعام المالي 2023.
- التأكيد على ملاحظة الهيئة الموقرة، المتكررة في كل تقاريرها السنوية بالتأكيد على سداد الدول حصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي والمتأخرات قبل الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وبلغت إجمالي متأخرات الدول الأعضاء حتى نهاية عام 2023 مبلغ وقدره 17,136,936.13$.
- كما أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب رقم (ق: رقم 8393-د.ع (151)-ج4-2019/3/6) بالتأكيد على ضرورة الالتزام بسداد الحصة السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي والمتأخرات، وذلك لضمان قيام المجلس بتنفيذ الأنشطة وتقديم الدعم للدول الأعضاء.

الفحص المستندي :

من خلال فحص بعض المستندات تبين للهيئة ما يلي:

- عدم تطابق المبالغ المعتمدة من طرف الصندوق مع المبالغ المحددة في بعض الفواتير المتعلقة بشراء تذاكر السفر (التسوية رقم 230022)، إضافة إلى عدم إرفاق الفواتير الأصلية في بعض المستندات (التسوية رقم 230010).
- عدم إرفاق بعض الفواتير المعدة بالعملة المحلية بوثيقة تثبت سعر الصرف بالدولار الأمريكي (التسوية رقم 230027).
- عدم تطابق المبالغ المعتمدة من طرف الصندوق والمتعلقة بتكاليف التأشيرة مع المبالغ المدفوعة فعلياً من طرف ممثلي بعض الدول، كما يتضح جليا في حالة ممثلة الجمهورية اللبنانية (التسوية رقم 230027)، حيث لاحظت الهيئة اختلاف بين المبلغ المعتمد من طرف الصندوق بين المبلغ المدفوع فعلياً من طرف المعنية والوارد في الوصل المحرر من قبل السفارة التونسية في لبنان.
- تتسأل الهيئة عن مدى صحة إجراء تكفل الصندوق لتكاليف تأشيرة الخاصة بممثلي الدول (باستثناء ممثلي دولة فلسطين).
- **الأمر بالصرف رقم 230023:** تخصيص مبلغ 3.000,00 دولار أمريكي لفائدة السيد محمد محمود محي الدين، الخبير الدي قام بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية حول الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين:
  - ✓ لاحظت الهيئة عدم تجديد العقد مع الخبير، حيث ينتهي سريان العقد المبرم معه بتاريخ 2022/12/31، حيث كان من المفترض إبرام عقد جديد بخصوص هذه العملية باعتبار أن هذه الوثيقة من المستندات المحاسبية المؤيدة لصحة النفقة موضوع هذا الأمر بالصرف.
  - ✓ لم يتضمن المستند إيصال استلام المبلغ من قبل الخبير، والدي يعتبر من المستندات المحاسبية المؤيدة التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- **أوامر صرف رقم 35- 230034:** مكافأة إعداد الحساب الختامي لصالح السيد وسام صبري ومحمود إبراهيم: لم تتضمن هده الأوامر ما يؤيد هده العملية قانونا نظرا لكون المعنيين موظفين بالصندوق ، ويعتبر إعداد الحساب الختامي من صميم المهام الموكلة إليهم؛
- **أوامر صرف رقم 86-230085:** غير مؤشر عليها من طرف مصلحة الرقابة المالية.

التوصيات:

1- توصي الهيئة بدراسة إمكانية مراجعة المادة 13 من النظام الأساسي للصندوق وهدا من خلال رفع النسبة المخصصة من ميزانية الصندوق لدعم الدول العربية التي تعاني أوضاعا اجتماعية مزرية وخاصة النسبة المخصصة لدعم المؤسسات الفلسطينية العاملة في الحقل الإجتماعي، باعتبار النسبة المحددة في النظام الأساسي والمقدرة بـ 20 % غير كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة من الصندوق، علما أن أغلبية المصروفات في الصندوق تتمثل في تكاليف تنظيم مؤتمرات وملتقيات التي تتطلب مبالغ ضخمة يمكن تعويضها باستخدام التقنيات الحديثة كتقنية الفيديو كونفرنس ، هده الأخيرة من شأنها ترشيد النفقات وربح الوقت والمال.

2- توصي الهيئة أن يتم الصرف وفقاً للمبالغ المحددة في الفواتير الأصلية.

3- تسوية الاقتطاع المسجل في حساب الاحتياطي بعنوان سنة 2023، مع ضمان عدم التصرف في حساب الاحتياطي إلا وفقا لآلية قانونية محددة.

4- حث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها مع بداية العام المالي حتى يتمكن الصندوق من تنفيذ الأنشطة والبرامج الخاصة به.

5- الاعتماد على المصادر الرسمية عند تسوية العملة.

6- أخذ موافقة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في حال التجاوز في الصرف واستخدام البنود في غير ما خصص له.

البند التاسع: المسائل الإجرائية:

2 – تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

مذكـــرة شارحـــة

بشأن: 2- تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

عرض الموضوع:

- تنص المادة (10) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على:

أ- " يشكل المكتب التنفيذي من سبعة وزراء أو من ينيب عنهم عند تعذر حضورهم:

1- ستة وزراء تكون عضويتهم في المكتب التنفيذي لمدة سنتين تبدأ من تاريخ تمتعهم بالعضوية، ويتم اختيارهم حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء.

2- وزير الشؤون الاجتماعية في دولة مقر المجلس عضواً دائماً.

ب- ينتخب المكتب التنفيذي من بين أعضاءه رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنتين في أول اجتماع له، ويتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس في حال غيابه.

- وفقاً للفقرة (أ) من المادة (10) المشار إليها أعلاه، يشكل المكتب التنفيذي الجديد اعتباراً من ديسمبر/ كانون الأول 2024 إلى ديسمبر / كانون الأول 2026 من الدول التالية:

دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية (عضو دائم) لمدة سنتين.

- تنعقد الدورة (81) للمكتب التنفيذي بتشكيلته الجديدة بعد انتهاء أعمال الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وذلك لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة سنتين اعتباراً من ديسمبر/ كانون الأول 2024 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2026، ولمناقشة أية بنود آخري وفق اختصاصه.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند التاسع : المسائل الإجرائية:

3 - تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

مذكـــرة شارحـــة

بشأن: 3- تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

عرض الموضوع:

- تنفيذا لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 1021 (د.ع 43)، 2023/12/20]، **بشأن تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات المجلس، والذي نصت فقرته الثانية على:** " دعوة الدول الأعضاء، العمل على استمرار تقديم تقاريرها إلى القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – الأمانة الفنية للمجلس)، حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات المجلس، وفقاً لما ورد في القرار رقم (530) الصادر عن الدورة العادية السابعة والعشرين".

- وجه القطاع الاجتماعي – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) التعميم رقم (08/1/5/1189/23) بتاريخ 2023/12/25 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، وطلبت موافاتها بتقرير شامل حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعين للمجلس طبقاً للقرارين المشار إليهما أعلاه.

- تلقت الأمانة الفنية مذكرات من عدد من الدول الأعضاء، تضمنت الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

(تقارير الدول الأعضاء ضمن القرص المدمج الخاص بوثائق الدورة)

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند التاسع: المسائل الإجرائية:

4- **تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) عن أعمالها بين دورتي المجلس** (43) و (44)

مذكرة شارحة

بشأن: 4 – تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية) عن أعمالها بين دورتي المجلس (43)، و (44)

عرض الموضوع:

- تنص الفقرة (هـ) من المادة (12) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على ما يلي:

"تقوم الأمانة الفنية بإعداد التقرير السنوي عن ما تم إنجازه في دورة المجلس، وعرضه على المكتب التنفيذي".

- تنفيذاً للفقرة (هـ) من المادة (12) المشار إليها أعلاه، **أعدت الأمانة الفنية تقريراً يتضمن:**

أ- الإجراءات التي اتخذتها الأمانة الفنية لمتابعة تنفيذ قرارات الدورة (43) للمجلس:

- وجهت الأمانة العامة – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) التعميم رقم (08/1/5/1189/23) بتاريخ 2023/12/25 مرفق به قرارات الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لاتخاذ ما يلزم لتنفيذ قرارات المجلس.
- تلقت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ردود من عدد من الدول الأعضاء، والموضوع معروض في بند مستقل تحت عنوان تقارير الدول الأعضاء حول تنفيذ قرارات المجلس.

ب- نشاط إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس):

<u>أولاً: الفعاليات والأنشطة التي نظمتها الأمانة العامة في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية من شهر أكتوبر 2023:</u>

- نظمت الأمانة العامة "منتدى رفيع المستوى حول تنفيذ "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032"، وبرنامج تبادل الزيارات للاطلاع على التجارب الاجتماعية الرائدة في الجمهورية التونسية، والدورة الغير عادية الثامنة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في الفترة 1 – 5 أكتوبر 2023 بتونس، تحت سامي إشراف سيادة الرئيس قيس سعيد – رئيس الجمهورية التونسية.

- عقدت الفعاليتين على المستوى الوزاري يومي 1 و2 أكتوبر 2023 وتم استكمال الأعمال حتى يوم 5 أكتوبر 2023 على مستوى كبار المسؤولين والمتخصصين.
- حظي المنتدى بمشاركة عالية المستوى من معالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية ورؤساء الوفود العربية، حيث تفضل السيد أحمد الحشاني رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية التونسية بلقاء معالي الوزراء ورؤساء الوفود، وخلال اللقاء تم تأكيد الاهتمام التونسي رفيع المستوى بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، ودعم الجهود الرامية لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030.
- عقد المنتدى أعماله على مدار اليومين، حيث ناقش موضوعه من خلال عدد من المحاور وهي: العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 –2032"، وثيقة عربية لتنفيذ المعاهدات والمواثيق العربية والدولية، والمضي قدما نحو التطبيق وتنفيذ العقد العربي الثاني على المستويين الإقليمي والوطني، بالإضافة إلى حوار تفاعلي لمناقشة الإمكانيات والاحتياجات والتحديات المختلفة في الدول العربية لتنفيذ العقد، ودور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في دعم العقد العربي للإعاقة، أهمية تطبيقات الإتاحة في تنفيذ العقد العربي للإعاقة – وتحديد أولويات ومستويات الإتاحة الأساسية.
- صدر عن المنتدى عدد من التوصيات الهامة، وفي مقدمتها إنشاء لجنة وزارية تتبع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لمتابعة تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، وعلى أن تنظر هذه اللجنة في تشكيل لجان فنية في مختلف مجالات العقد وفقاً للأولويات ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل على التصنيف، وإعداد مسودة إرشادية للإتاحة، والتكامل الاجتماعي والدعم الفني، ودراسة الاحتياجات والمتابعة، وإدارة الحالات.
- عقدت الدورة الغير عادية الثامنة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، يوم 1 أكتوبر 2023، لمناقشة عدد من الموضوعات لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، المقرر عقدها في الجمهورية الإسلامية والموريتانية.
- أصدرت الدورة الغير عادية الثامنة عدد من القرارات بشأن الموضوعات المعروضة على جدول أعمالها والمقرر رفعها للقمة التنموية، وفي مقدمتها الموافقة على "إنشاء آلية لربط بنوك ومؤسسات

التنمية الاجتماعية، والترحيب بمقترح إعداد استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة مستدامة، والترحيب بمتقرح موضوع "ترقية اقتصادات المعرفة والتكنولوجيا للإعلام والاتصال (TIC)، لتحقيق العمل اللائق وتنمية الاقتصادات المحلية، وعداد دراسات قطرية وإقليمية حول الابتكار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة والشاملة، وموضوع "البرامج الاجتماعية ومشكلة الهشاشة في الدول العربية، ومقترح "إعداد استراتيجية عربية حول دور الرقمنة في الرقي بالعمل الاجتماعي وتحسين أوضاع الفئات الهشة، والمساهمة في تنظيم المؤتمر حول "حماية الفطرة والتنوع الإنساني، خلال عام 2024.

- شارك في الاجتماع وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، والمنظمات العربية والأممية ذات صفة مراقب في اجتماعات المجلس.
- نظمت الأمانة العامة الدورة (79) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في الأمانة العامة، يوم 16 أكتوبر 2023، وفقاً لأحكام النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- شارك في أعمال الاجتماع معالي الوزراء ورؤساء وأعضاء وفود الدول الأعضاء في المكتب التنفيذي، برئاسة المملكة العربية السعودية، ووفقا للترتيب الهجائي، كل من "جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية (عضو دائم).
- صدر عن المكتب التنفيذي عدد من القرارات، في مقدمتها تقديم الدعم والإغاثة لقطاع غزة، وتقديم الدعم لمشروع دعم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية، للمتأثرين بالحرب في جمهورية السودان.
- كما تضمنت القرارات الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في إطار القمة العربية (33)، ومتابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030، ودعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تنفيذ الفعاليات المتخصصة، والموضوعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، والموضوعات ذات الصلة بكبار السن، وكذلك بحث نتائج اجتماعات

لجنتي الأسرة والطفولة وتوصياتهم، كما اقر مشروع جدول أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع مؤسسة community Systems Foundation، ندوة ودورة تدريبية حول تنفيذ أنظمة المتابعة والتقييم المرقمنين لجهود التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني في الدول العربية، في الجمهورية التونسية خلال الفترة من 11 إلى 13 ديسمبر 2023.
- هدفت الورشة إلى تعزيز قدرة جهات التنسيق الوطنية في استخدام البيانات، المستمدة من إطار الرصد الإقليمي، لفهم كيفية الحصول على البيانات الإضافية واستخدامها، واستكمال الإطار الوطني، ودعم عمليات التخطيط وتعزيز الاتصال والمناصرة على المستوى الإقليمي، توفير التوجيه/التدريب على استخدام DFA Monitoring، مع التركيز على بناء فهم حول مؤشرات الأداء الرئيسية المحتملة للتحليل والمناصرة، بالإضافة إلى توفير التدريب على استخدام البيانات لإعلام وتعزيز البرمجة، واستكشاف فرص التنسيق والتجانس على المستوى الإقليمي والوطني
- شارك في الورشة كبار المسؤولين من وزارات الشئون الاجتماعية في الدول العربية، والوزارات ذات الصلة، بالإضافة إلى خبراء فنيين، وعدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- نظمت الأمانة العامة اجتماع الدورة العادية (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من 17 إلى 21 ديسمبر 2023، وذلك تنفيذا لقرار المكتب التنفيذي للمجلس رقم [ق 493 (د.ع 79)، 2023/10/16]، بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي رحب باستضافة جمهورية مصر العربية، لأعمال هذه الدورة في الفترة المشار إليها أعلاه.
- شارك في الاجتماع عدد من وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، وعدد من المنظمات العربية والأممية ذات صفة مراقب في أعمال المجلس.
- اصدر المجلس عدد من القرارات ذات الصلة ببنود جدول الأعمال المعروض عليه، التي تضمنت الترحيب بطلب الأمانة العامة بالإبقاء على انعقاد المجلس في حالة انعقاد دائم لحين استقرار

الأوضاع في قطاع غزة، وأيضا بناء على العرض الذي قدمه السيد وزير التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، حول تطورات الأوضاع الاجتماعية والإنسانية في القطاع، ورحب المجلس بفتح حساب استثنائي طوعي مؤقت، دعم للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لإعانة 350 ألف أسرة ولمدة 6 أشهر، كما تضمن القرار الطلب من وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، وضع رقم الحساب على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الدول الأعضاء بما يمكن من دعم الحساب بالمبالغ اللازمة.

- وتضمنت القرارات أيضا تقديم الدعم والإغاثة لقطاع غزة، وتقدم الدعم لجمهورية الصومال الفيدرالية، لمواجهة الفيضانات والسيول التي تعرضت لها البلاد.
- كما تضمنت القرارات عدد من الموضوعات باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في إطار القمة العربية (33)، ومتابعة تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030، ودعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تنفيذ الفعاليات المتخصصة، والموضوعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032، والموضوعات ذات الصلة بكبار السن، وكذلك بحث نتائج اجتماعات لجنتي الأسرة والطفولة وتوصياتهم.
- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع الاسكوا، ورشة عمل حول "الفقر متعدد الأبعاد"، في المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 28 و29 نوفمبر 2023.
- شارك في الورشة عدد من الخبراء العرب والدوليين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وممثلي عدد من الخبراء في الوكالات الأممية.
- هدفت الورشة إلى تقديم خلفية عن فقر الدخل وعدم المساواة وتداخله مع الفقر المتعدِّد الأبعاد وعدم المساواة في المنطقة العربية، وتقديم لمحة عامة عن التباين في كيفية ارتباط مختلف مقاييس الفقر بتحديد العوامل المؤثرة على الفقر، وكيف يمكن لهذا التباين أن يؤثر في منهجية صُنع السياسات، وإتاحة خبرة عملية في استخدام أداة حساب دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد التي أعدَّتها الإسكوا والاستفادة من دورها في وضع السياسات الهادفة إلى تسريع العمل على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر، ومناقشة السياسات الناجحة في الحد من الفقر المتعدِّد الأبعاد والفقر

النقدي، بالإضافة على عرض لمفهوم التحقيق الأمثل لعملية الحد من الفقر المتعدِّد الأبعاد والفقر النقدي في المنطقة العربية، ولسُبُل الإسراع بتنفيذ هذه العملية، تسهيل التبادل المعرفي ما بين دول الجنوب في الدول العربية، وتبادل المعرفة باستخدام المؤشرات الوطنية للفقر المتعدِّد الأبعاد وعتبات الفقر الوطنية لغرض الرصد والتخطيط، وكأداة لاستراتيجيات الحد من الفقر.

- صدر عن الورشة عدد من التوصيات الفنية ما يعزز الجهود العربية، لإعداد قواعد البيانات التي يمكن من رسم السياسات الوطنية والإقليمية، وضمن تنفيذ الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.
- قدمت الأمانة العامة ورشة حول الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، الذي أقرته القمة العربية، والمؤشر العربي متعدد الأبعاد للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر (MPI).
- نظمت الأمانة العامة المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية الاجتماعية متعددة الأبعاد، في دولة قطر يومي 7 و8 فبراير 2024، وذلك تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء – وزير الخارجية في دولة قطر، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- شارك في أعمال المنتدى رفيع المستوى عدد من وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول الأعضاء، والدول الصديقة، وعدد من رؤساء ومديري المنظمات العربية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
- ناقش المنتدى "إعلان الدوحة"، تحت عنون "المضي قدما لما بعد 2030، الصادر عن الحدث رفيع المستوى للأشخاص ذوي الإعاقة والفقر متعدد الأبعاد، مواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، والذي جاء ليضع التوجهات العامة لوضع السياسات والبرامج الناجعة وبالاستفادة من الاستراتيجيات والبرامج والخطط العربية التي أقرتها القمم العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومسألتي القضاء على الفقر متعدد الأبعاد وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أخذاً في الاعتبار التطورات المتسارعة في العالم وتأثيراتها المختلفة على المكتسبات التنموية الاجتماعية، وكذلك التغيرات الديموغرافية على المنطقة العربية المتوقعة بحلول عام 2030 وما بعد، وما سيشكله ذلك من تغيرات واضحة على الشرائح السكانية في الدول العربية، والتزايد المتوقع في

نسب الفقر لاسيما على الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع وفي مقدمتها الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال.

- كما صدر عن المنتدى رفيع المستوى إعلان الدوحة للأسرة، والذي تضمن عدد من التوصيات في مقدمتها التمسك بالمبادئ والأعراف العربية الراسخة ذات الصلة بالأسرة والعلاقات الاجتماعية الطبيعية، وعدم المساس بها، ومواجهة التيارات الغير سوية والمحاولات الرامية إلى تغيير المبادئ والأعراف الإنسانية الطبيعية، بالإضافة إلى ووضع الخطط والبرامج الرامية إلى تعزيز نسيج الأسرة العربية، والحفاظ على مؤسسة الزواج، والقضاء على التدخلات الغير مقبولة التي تشكل الأمراض الإنسانية السلوكية، وتهدد المجتمع الإنساني ككل، وغير ذلك من التوصيات والتوجيهات الهامة في هذا الشأن.
- في الختام أكد الوزراء والمشاركين على اعتبار هذا الإعلان يعكس الموقف الإقليمي العربي الموحد، المبني على توجهات القادة العرب في العديد من قرارات القمم العربية، وكذلك قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمقررات العربية والدولية ذات الصلة، بما يكرس من جديد تمسك الدول العربية بجوهرية الأسرة وفطرتها السوية، ورفض أي تصنيفات غير سوية تتنافى مع فطرة الإنسان وما سنته الأديان السماوية، مع التشديد على تمسك الدول العربية واعتزازها بقيمها وأخلاقها، وضرورة احترام المبادئ والثقافة والعادات العربية، التي تشكل الأسرة هاجر أساسي لها.
- كما وقع الوزراء والمشاركون على تعهد الدوحة.
- نظمت الأمانة العامة بالتزامن مع أعمال الدورة (33) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واتحاد الغرف العربية، المنتدى العالمي لريادة الأعمال، خلال الفترة من 14-2024/5/16 بمملكة البحرين، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة – ولي العهد ورئيس مجلس وزراء مملكة البحرين، وبحضور السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- شارك في المنتدى عدد من الوزراء وكبار الشخصيات العربية والدولية المعنيين، فضلاً عن عدد من رواد الأعمال العرب والأجانب والخبراء المتخصصين.

- بحث المنتدى موضوعة من خلال عقد جلسات نقاشية حول بناء شراكات مستدامة وخلق مستقبل أكثر إشراقاً لرواد الأعمال العرب والأفارقة، والشمول المالي الذكي المستدام، والمدينة السعودية للريادة الاجتماعية والابتكار، وريادة الأعمال والابتكار والنظم البيئية المواتية، والتحولات الستة: مسارات الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن عقد جلسة عامة رفيعة المستوى – العالم في عام 2050، بالإضافة إلى جلسات نقاشية أخرى حول النظام البيئي البحريني المشجع لريادة الأعمال والابتكار (نموذج البحرين)، والتقدم عن طريق الابتكار: دور التحول الرقمي والابتكار في ريادة الأعمال، والاستفادة من شبكة اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا (ITPO)، وتسخير التكنولوجيا الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، والتجارة والتراث يلتقيان بالابتكار: إطلاق العنان للإمكانات البرتقالية الإبداعية، ودور الجامعات والمؤسسات التعليمية في إطلاق العنان لريادة الأعمال والابتكار، والمنتدى الاقتصادي العالمي 2024 "إعلان المنامة – ريادة الأعمال والابتكار من أجل التنمية".

- نظمت الأمانة العامة، ضمن فعاليات المنتدى الدولي لريادة الأعمال، أعمال الدورة الثانية لـ "مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، والمعرض العربي للأسر المنتجة، خلال الفترة من 14 إلى 16 مايو 2024، وبالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، ومنظمة العمل العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وبرنامج الخليج العربي للتنمية – أجفند، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)،

- جاءت هذه المبادرة انسجاماً مع جهود الأمانة العامة في المجالات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما دعم الجهود العربية الرامية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والغايات ذات الصلة ضمن خطة 2030، وضمن مبادرة معالي الأمين العام، "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 – 2032"، التي رحبت بها القمة العربية في المملكة العربية السعودية عام 2023، وذلك بهدف مساعدة أصحاب المشاريع التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السعي لتأمين الدعم المادي والتقني من أجل تنفيذ مشاريعهم وأفكارهم، وبما في ذلك مشروعات الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، وبالتركيز على التكنولوجيا وتطويعها كأحد أهم السبل لنجاح المشروعات والابتكارات والاختراعات التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكن تأهيلهم لمشروعات ريادة الأعمال، وبالاستثمار في التكنولوجيا.

- شارك في أعمال الدورة الثانية المبتكرين والمخترعين ورواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى الفائزين من الدول الأعضاء في الدورة الأولى للمبادرة.
- شكلت مشروعات الأسر المنتجة أحد أفضل السبل للتعرف على ثقافات الدول العربية في مجال الصناعات اليدوية والحرفية وحمايتها من الاندثار في وجه الثقافات الأخرى، والتي قد تؤثر أصالة هذه الحرف وتاريخه المشرف، وتعد هذه المشاريع من أفضل السبل للتمكين الاقتصادي الذى يعد أحد أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، مع إعطاء الأولوية للأسر الأولى بالرعاية، وبناء عليه تحرص جامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، على تنظيم "المعرض العربي للأسر المنتجة" بشكل دوري بهدف تبادل الخبرات والتجارب العربية الناجحة في مختلف صناعات الأسر المنتجة ومنتجيها وعارضيها في الدول العربية، فضلاً عن تعزيز فرص تسويقية وإيجاد الآليات المستدامة لتسويق منتجات الأسر المنتجة.
- كما نظمت الأمانة العامة الحدث العربي رفيع المستوى تحت عنوان "ريادة الأعمال: نحو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة"، يوم 2024/5/15، بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، وبالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، ومنظمة العمل العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وبرنامج الخليج العربي للتنمية – أجفند، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1004) الصادر عن الدورة (43) بتاريخ 2023/12/20
- هدف الحدث إلى دعم الابتكارات والتطورات التكنولوجية والتسويقية، كأحد العناصر الهامة التي يمكن البناء عليها، سواء في مراحل الإنتاج أو خلال تسويق مشروعات ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، وإيجاد الآليات المستدامة لتسويق منتجات الأسر المنتجة، ووضع آلية عربية لتدريب رواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة الرائدة، بما يدعم إنتاجها وبالمواصفات والجودة المطلوبين، ووفقاً لمتطلبات السوق العربية والدولية، فضلاً عن تعزيز دور القطاع الخاص العربي في مسألة مشروعات ريادة الأعمال ومنتجاتها، بدءاً من الإنتاج ووصولاً إلى تكوين مؤسسات تجارية تَّمكن من المنافسة محلياً وعربياً ودولياً، وتعزيز دور مؤسسات

العمل العربي المشترك لدعم مشروعات ريادة الأعمال المنتجة العربية، وربطها بالسوق، وبما يحقق النتائج المرجوة، وفي إطار الشراكة العالمية، وتقديم أوجه الدعم الفني والمادي للاستثمار في العنصر البشري، والارتقاء بمهارتهم وقدراتهم في جميع القطاعات، وتعزز منهج الحفاظ على مبادرات الاقتصاد الأخضر، واقتصاد المستقبل القائم على المعرفة والتكنولوجيا والرقمنة، التي تعتمد على العنصر البشري في المقام الأول، بما يمكنها من تعظيم القدرات الاقتصادية والتنموية للمنطقة العربية.

- شارك في أعمال الحدث رفيع المستوى معالي وزير التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، وزير التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، رئيس الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وزير الشؤون الاجتماعية بدولة ليبيا، عضو اللجنة الوزارية لتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة، ورؤساء الوفود العربية ومديري منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك الشريكة المشار إليهم، بالإضافة إلى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والسيدة نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والسيدة المقرر الخاص للأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات رفيعة المستوى ذات الصلة.
- ركز الحدث على عدد من الموضوعات التي جاء في مقدمتها: جامعة الدول العربية كآلية إقليمية لدعم ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، والتعاون العربي الدولي كداعم لريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، فضلاً عن دور القطاع الخاص لدعم مشروعات ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، والشمول المالي والاستثمار في الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، كما شهدت جلسات العمل أيضاً عروض للتجارب الوطنية في الدول العربية لدعم ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة.
- نظمت الأمانة العامة المؤتمر الدولي تحت عنوان "اقتصاد الرعاية الحماية الاجتماعية: دعامة لتمكين النساء وخلق فرص الشغل وتحقيق الرفاه والصمود الأسري"، بالتعاون مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي في المملكة المغربية، وتحت الرعاية السامية

لجلالة الملك محمد السادس – نصره الله، وذلك يومي 25 و26 يونيو 2024، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، ووزارة الشباب والثقافة والاتصال، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، إلى جانب المنسقة المقيمة للأمم المتحدة بالمملكة المغربية، وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية، وباقي الهيئات الدولية بالمملكة المغربية ذات الصلة.

- شارك في المؤتمر وزراء من العديد من الدول العربية، والدول الأجنبية، ورؤساء ومديري المنظمات العربية، والأممية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات والهيئات الدولية والعربية، والعديد من الهيئات الوطنية في المملكة المغربية.
- هدف المؤتمر إلى جعل الاستثمار في اقتصاد الرعاية داعما أساسيا لتمكين النساء وخلق فرص الشغل يهدف التخفيف من تكلفة برامج الحماية الاجتماعية في أفق تحقيق رفاه وصمود الأسرة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المقاربات والمفاهيم والمنهجيات المعتمدة في مجال اقتصاد الرعاية، تبادل التجارب الدولية في مجال اقتصاد الرعاية، بحث سبل الترسيخ القانوني لمختلف مهن الرعاية الاجتماعية، رصد وتشخيص السياسات العامة والتشريعات والقوانين الداعمة لمأسسة اقتصاد الرعاية، باعتباره محركا فعليا للتنمية ورافعة لتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتوعية بأهمية اقتصاد الرعاية وتوفير شروط المأسسة، وضع رؤية موحدة للاستثمار في اقتصاد الرعاية مع تحديد التوجهات الاستراتيجية، خاصة المرتبطة بآليات التمويل وتحفيز الاستثمار وتوفير الموارد البشرية المؤهلة وتقييم الخدمات.
- صدر عن المؤتمر البيان الختامي وعدد من التوصيات، كما جاء في مقدمتها استثمار وتثمين نتائج وتوصيات المؤتمر الدولي الأول من أجل بلورة خارطة طريق وآلية عربية لتتبع مأسسة اقتصاد الرعاية في مختلف الاستراتيجيات والبرامج ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الجهود العربية والأفريقية الرامية إلى تنفيذ خطة المستدامة 2030، لاسيما في أبعادها الاجتماعية، التي تمس الفئات الضعيفة في المجتمع، تعزيز دور مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية، من خلال تنفيذ قرار القمة العربية، رقم (890) باعتماد آلية تنسيقية لربط بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية في الدول العربية، تحت مظلة جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى الاستفادة من

التجارب العربية والأفريقية والدولية الرائدة على المستوى الوطني، في مجال اقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية، والعمل على حصر الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت اقتصاد الرعاية وربطه بمنظومة الحماية الاجتماعية، بما يسهم في خلق فرص العمل اللائق، وغيرها من التوصيات الهامة في هذا المجال،

- في إطار التعاون على المستوى العربي والإفريقي والدولي، يقترح أن يعقد هذا المؤتمر بصفة دورية مرة كل عامين بالتناوب في إحدى الدول العربية وفي احدى الدول الأفريقية وفي ضوء المستجدات ذات الصلة بما يحقق الأهداف المرجوة.

يوزع لاحقا

البند العاشر:

استراتيجية عربية حديثة لتطوير الإحصاءات: نظم إحصائية متطورة في خدمة تنمية شاملة ومستدامة